

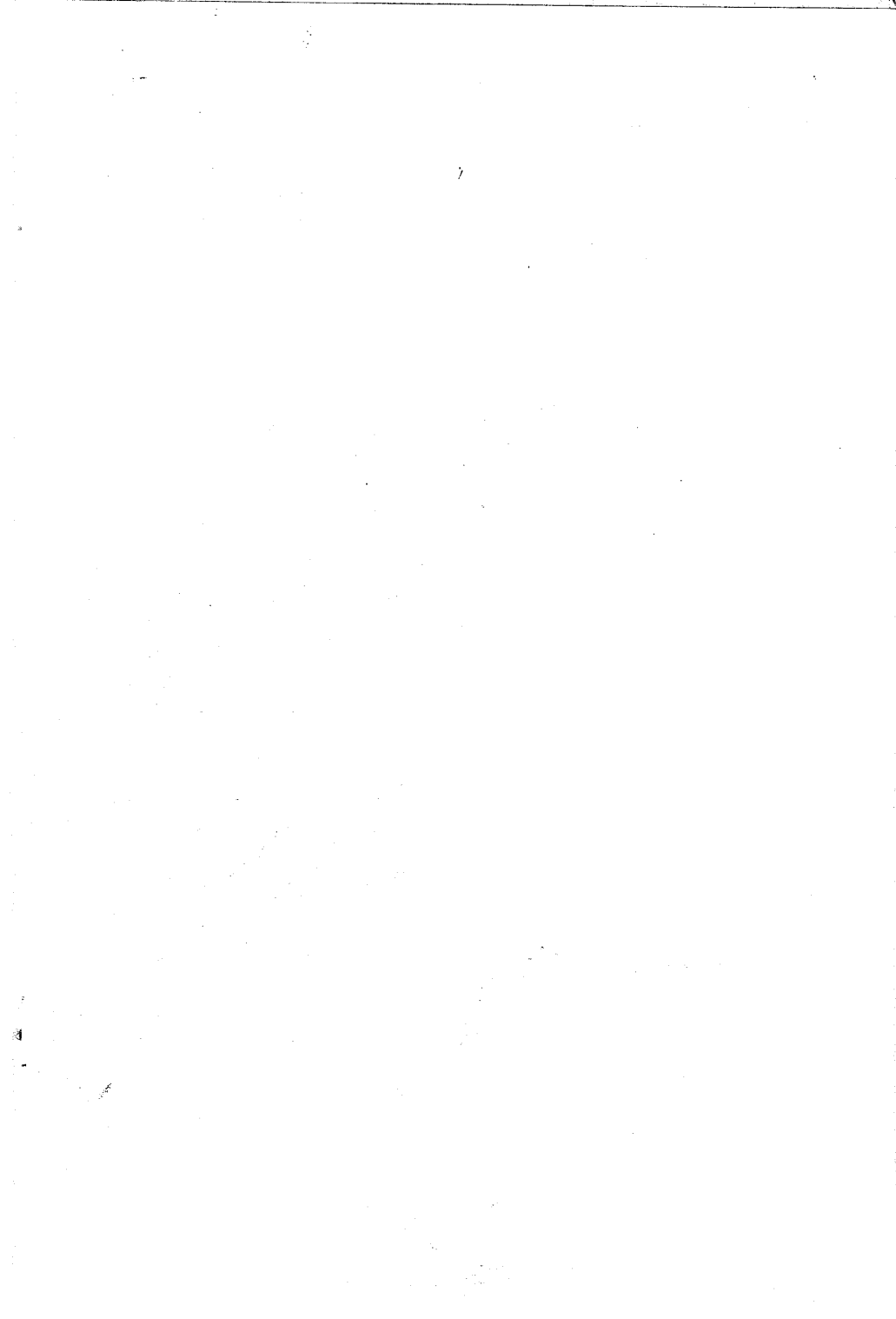
دكتور

عبد المنعم إبراهيم الجميحي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

دراسات في تاريخ المغرب العربي

- الجزائر تحت الحكم العثماني
- طرابلس الغرب (ليبيا) تحت الحكم العثماني
- تونس تحت الحكم العثماني
- العثمانيون ومراكش
- أثر الاتفاق الودي على مستقبل المغرب ومصر السياسي
- وثائق



مقدمة

لا شك أنه يهم كل مواطن عربي أن يلم بأحوال أى جزء من وطنه الكبير ، وأن يتعرف على أحوال مواطنيه ، وظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم من أن لبلاد المغرب العربى منزلة خاصة فى القلوب نظرا لأنهم أحفاد المجاهدين الأوائل الذين لهم ماض عريق ، ودور فعال فى أحداث العالم الإسلامى فإن الكتابة فى تاريخ المغرب العربى خلال الحكم العثمانى لا تزال جد قليلة خاصة فى المراكز العلمية بالمشرق العربى . فلا تزال الجامعات ومراكز البحث الأساسية بها لا تولى تاريخ هذه البلاد الاهتمام الذى يستحقه رغم أهميته فى مسار السياق التاريخى للعالم العربى .

حقيقة أن الفتح العربى لشمال إفريقيا فى القرن السابع الميلادى قد حقق الوحدة السياسية لهذه المنطقة لأول مرة فى تاريخها إلا أن هذه البلاد تعرضت للعديد من المخاطر خاصة من إسبانيا المجاورة التى كان يساند لها فى ذلك فرسان القديس يوحنا لدرجة أن الإسبان استطاعوا السيطرة على النقاط الرئيسية من سواحل المغرب الأوسط إلى أن تدخل العثمانيون لإنقاذ هذه البلاد ووضعوا حدا للتدخل الاسبانى فيها .

قد يتساءل البعض عن أصل الأتراك العثمانيين والسبب الذى دفعهم لمد سيطرتهم على بلدان المغرب العربى ؟

الواقع أن الروايات تختلف حول أصل الأتراك العثمانيين ، وإن كان العديد من المؤرخين يرجع نسبهم إلى إحدى قبائل "الغز" التى كانت تقطن أواسط آسيا ثم نزحت تحت الضغط المغولى صوب آسيا الصغرى والأناضول فى القرن السابع الهجرى / الثالث عشر الميلادى . وقد استجاب

السلطان "علاء الدين" لطلب هذه القبيلة بمنحها مكانا تستطيع العيش والاستقرار فيه فأقطعها عدة أقاليم ومدن ، وصار يعتمد عليها في حروبه . وظلت هذه القبيلة بقيادة "أرطغرل" في خدمة السلطان علاء الدين . ولما توفي "أرطغرل" تولى ابنه الأكبر عثمان مكانه وهو الذى تنسب إليه الدولة العثمانية .

وقد نهج عثمان نهج والده في الجهاد وذاع صيته ، ثم انفتح المجال أمامه بعد سقوط دولة سلاجقة الروم ، و وفاة السلطان علاء الدين فاستقل بما تحت يده من بلاد واتخذ من مدينة "ئني شهر" عاصمة له ، ودعا نفسه بسلطان العثمانيين .

وهكذا بدأت الدولة العثمانية على يديه ، واعتنق العثمانيون في عهده الإسلام، وأصبح عقيدتهم الدينية الرسمية . وبعد وفاة عثمان في عام ١٣٢٦م واصل ابنه "أورخان" ومن جاء بعده السير على سياسته . واستطاع العثمانيون أن يملأوا التاريخ أحداثا ، ومرت عليهم مظاهر عديدة من الحضارات ، وأصبحت إمبراطوريتهم مترامية الأطراف حيث امتدت أقاليمها وولاياتها في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأصبحت أكبر دولة إسلامية يشهدها التاريخ فكانت حدودها تمتد شمالا إلى بلاد المجر في أوروبا وتشمل أراضيها كلا من بلاد اليونان والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود ، وألبانيا ، وبلغاريا، والمجر والبغدان وتمتد شرقا من حدود ولاية جورجيا إلى حدود داغستان وما يلي ذلك من الشرق والجنوب والغرب أرمنيا والأناضول وما بين النهرين ، وبلاد العرب وسورية ومصر والسودان وبرقة وطرابلس وتونس .

وفي تاريخ الدولة العثمانية الكثير من الدروس سواء أكان ذلك في مجال الحرب أو في مجال السلم . وقد توالى على عرشها ستة وثلاثون سلطانا كان منهم من لا يأتي الدهر بمثلهم إلا على فترات من الزمن ، وكان

منهم بين بين ، كما كان منهم من لا يصلح مطلقا لتولى هذا المنصب الخطير الذى وصل إليه عن طريق الوراثة مما ساعد فى النهاية على دك أركان هذه الدولة ، وظلت الفتوحات العثمانية تتجه غربا حتى عهد السلطان "سليم الأول" (١٥١٢-١٥٢٠م) الذى اتجهت الفتوحات العثمانية فى عهده نحو الشرق حيث تمكن من مد سلطانه إلى الأناضول وبلاد الشام ومصر والجزيرة العربية .

وفى عهد السلطان "سليمان القانونى" (١٥٢٠-١٤٦٦م) وصلت حدود الدولة إلى معظم بلدان المغرب العربى - عدا مراکش - بهدف إنقاذه من هجمات الإسبان وفرسان القديس يوحنا الذين قاموا بملاحقة المسلمين هناك ، واستطاعوا وقف هجماتهم ، وتخليص هذه البلاد من سطوتهم .

والجدير بالذكر أن فتوحات العثمانيين للشام ومصر جاءت من منطلق التنافس وسوء العلاقات بينهم وبين المماليك ، أما بالنسبة لبلدان المغرب العربى وبالذات الجزائر وليبيا حدثت بناء على طلب الأهالى الذين طالبوا الدولة العثمانية : بتخليصهم من الهجمات الصليبية ضد بلادهم وقد تم لهم ما أرادوا وتحولت مسئولية الجهاد هناك من الجهود الفردية للمجاهدين إلى مسئولية أكبر دولة إسلامية وقتذاك لديها العديد من القوات البرية التى تتميز بالنظام والانضباط هذا بالإضافة إلى أسطول قوى بذلت الجهود العديدة لتشييده لمواجهة أعداء الإسلام والمسلمين .

ويعد الجزائر أول قطر عربى يدخله العثمانيون ، ويتخذون منه قاعدة لمد سيطرتهم على طرابلس الغرب (ليبيا) وتونس فى محاولة منهم للحفاظ على إسلام وعروبة سكان شمال أفريقيا من أخطار الغزو الاستعماري الأوربي وتكوين جبهة إسلامية لمواجهة أخطار الزحف الصليبي . أما بالنسبة لمراكش فإنها لم تدخل تحت السيادة العثمانية نتيجة لتمسك الأشراف

السعديين بإبعاد النفوذ العثماني عن بلادهم ، ولقدرتهم في المحافظة على استقلال بلادهم من أطماع الإسبان حتى أوائل القرن العشرين .

وقد نجحت الدولة العثمانية في المحافظة على المقومات الأساسية لبلدان شمال أفريقيا ، وهي الدين الإسلامي ، واللغة والثقافة العربية والإسلامية وإبعاد الزحف الاستعماري عن هذه المناطق لفترة تراوحت بين ثلاثة وأربعة قرون وتبعاً لذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تناول الفصل الأول المعنون "الجزائر تحت الحكم العثماني" جهاد الجزائريين لإنقاذ بلادهم من الهجمة الصليبية ، وطلبهم النجدة من أكبر دولة إسلامية في ذلك الوقت وهي الدولة العثمانية واستجابة السلطان سليم الأول العثماني لطلبهم ، ودخول الجزائر تحت الحكم العثماني ، والارتكاز عليهم لتحريض باقي مدن وبلدان المغرب العربي من أيدي الإسبان ، كما تناول هذا الفصل نظام الحكم العثماني في الجزائر وأحوال هذه البلاد الاقتصادية والثقافية خلال هذه الفترة .

وتتناول الفصل الثاني المعنون "ليبيا في ظلال الحكم العثماني" استتجاد أهل طرابلس بالسلطة العثمانية لحمايتهم من أخطار الهجمة الصليبية الشرشة ضد بلادهم ، وموافقة السلطان سليمان القانوني على طلبهم ، ونجاح القوات العثمانية في طرد فرسان القديس يوحنا من ليبيا وجعلها قاعدة للأسطول العثماني في البحر المتوسط ، كما تناول هذا الفصل أحوال ليبيا الاقتصادية ومظاهر الحياة الثقافية خلال فترة الحكم العثماني .

وتتناول الفصل الثالث المعنون "تونس تحت الحكم العثماني" الصراع المرير الذي دار بين العثمانيين والإمبراطورية الرومانية المقدسة والذي كان يحكم باسمها وتحت حمايتها "الحسن الحفصي" حتى تمكنت الدولة العثمانية إعلان تبعية تونس لها كما تناول هذا الفصل أحوال تونس الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الحكم العثماني لها .

أما الفصل الرابع المعنون "العثمانيون ومراكش" فقد تناول أسباب بقاء
مراكش خارج السيطرة العثمانية وتمكنها من الاحتفاظ بشخصيتها الإقليمية
بعيدا عن العثمانيين والإسبان أما الخاتمة فقد شملت أهم نتائج هذه الدراسة .
وأخيرا أمل أن أكون قد وفقت في إلقاء الضوء على تاريخ المغرب
العربي الحديث في ظل الحكم العثماني ، وأن أكون قد تمكنت من إضافة شيء
جديد للمكتبة التاريخية .

والله ولي التوفيق ،،

أ.د. عبد المنعم الجميعة

الإسكندرية - زهراء العجمي

سبتمبر ٢٠٠١

الفصل الأول

الجزائر تحت الحكم العثماني

بعد سقوط الأندلس في يد القوى الصليبية ، حاول البرتغاليون والإسبان السيطرة على شمالي أفريقيا ، وطمس عروبة أهالي هذه البلاد وتنصيرهم .
وقد وقف أهالي هذه المناطق لهذه المحاولات بالمرصاد وقاموا بمجاهدة البرتغاليين والإسبان ، وكان على رأس هؤلاء المجاهدين "عروج" وأخوه "خير الدين بربروسا" ، و"حسن باشا" و"صالح ريس" وغيرهم فقد كانوا مثلاً أعلى في البطولة والفداء في المعارك التي خاضوها ضد التكتلات الصليبية التي أرادت النيل من بلادهم لدرجة أن شخصية مثل "عروج" ذاع اسمها بين الأهالي بعد أن حقق أمانيتهم في استرداد الموانئ التي نجح الإسبان في الاستيلاء عليها ، كما استطاع أن يؤسس حكومة عسكرية تحت قيادته إنضم إليها العديد من القبائل وسكان المدن وتمكن من خلالها الاستيلاء على أقاليم الجزائر الواحد بعد الآخر ، بضاف إلى ذلك أنه قام بتوحيد جهود مراكب الجهاد التي كانت تجاهد القوى الصليبية في البحر المتوسط .

ونتيجة لاستشهاد عروج في إحدى المعارك مع الإسبان خلال حصار مدينة تلمسان فقد تولى شقيقه "خير الدين بربروسا" Barberoussa أى صاحب اللحية الحمراء أمور الجهاد . ونتيجة لضعف موقف خير الدين بعد مقتل أخيه خاصة وأنه كان في حاجة إلى العتاد والسلاح فقد استتجد بالدولة العثمانية وهي وقتذاك أكبر قوة إسلامية لها من ماضيها القريب في خدمة الإسلام والدأب على توسيع رقعته في شرق أوروبا ، وإها من أسباب القوة ، وخاصة بحريتها النامية في شرق البحر المتوسط بإمكانها من اقتحام حلبة الصراع الصليبي في الحوض الغربي من البحر وتبديل مصائر لصالح

الإسلام والمسلمين . فأرسل "خير الدين" وفداً إلى السلطان "سليم الأول" برئاسة "أبو العباس أحمد بن القاضي" الذي اشتهر بجهاده ضد الإسبان لتصوير أوضاع المسلمين المتردية في الجزائر ، وعرض أبعاد القضية عليه ، ومطالبته بربط مصير الجزائر السياسى بالدولة العثمانية ؛ وتقديم المساعدات العسكرية لها حتى تتمكن من قيادة عمليات الجهاد الدينى ضد الإسبان خصوصاً وأن النزاع بين القبائل أدى إلى توغل الإسبان فى السواحل الجزائرية .

وبعد أن وصل الوفد إلى استنبول قُابل الوزير الأعظم ثم السلطان الذى رغب بوضع الجزائر تحت السيادة العثمانية ، وأرسل إلى "خير الدين" فرماناً سلطانياً منحه لقب باشا ، وعينه حاكماً عثمانياً على الجزائر برتبة "بكرى بك" أى أمير الأمراء وهو من أعظم ألقاب الدولة كما أرسل إليه ألفين من الجنود الإنكشارية وبعض الأسلحة والذخائر ، وسمح له بجمع ما يشاء من المتطوعين الراغبين فى الانضمام إلى صفوف المجاهدين ، يضاف إلى ذلك أنه أعطى "خير الدين" لقب قبودان وهو رتبة عسكرية تمكنه من قيادة الأساطيل العثمانية ، وتمنحه العديد من الاختصاصات العسكرية التى تجعله قائداً أعلى للقوات المسلحة فى بلاده . ونتيجة لذلك دخلت الجزائر رسمياً تحت السيادة العثمانية ، وتحقق لبربروسا الحصول على القوات اللازمة لصد الهجوم الإسبانى على بلاده وأصبحت الجزائر مركزاً عثمانياً لمجابهة الإسبان ومخططاتهم ، وقاعدة لتوسيع رقعة الحكم العثمانى فى شتى أنحاء بلاد الغرب ، وإلى جانب ذلك فقد نودى على منابر مساجدها باسم السلطان العثمانى ، وصارت العملة تسك باسمه .

وقد قام "خير الدين" باستحداث بعض التنظيمات التى تكفل قبول سكان الجزائر للحكم العثمانى كما تمكنه من التصدى للإسبان فعمل على بقاء حكم البلاد الداخلى لأبنائها حيث قسمها إلى قسمين قسم شرقى يشمل المناطق

الجبالية التى تقطنها القبائل وتمتد إلى الحدود التونسية ووضع على رأسها الشيخ "أحمد بن القاضى" وقسم غربى يمتد من مدينة الجزائر إلى حدود دولة بنى زيان ووضع على رأسه السيد "محمد بن على" فى حين ترك لمدينة الجزائر السلطة العليا ومباشرة أمور الحرب والسياسة ، وكان على رأسها "خير الدين" الذى حكم البلاد حكما شوريا ، فأسس إدارة لدراسة القوانين واللوائح وكل ما يصدر به أوامر ، كما كون مجلسا من كبراء رجال الدولة وقادة الجيش لإدارة شئون البلاد ، وإلى جانب ذلك فقد قرب أهل الجزائر إليه للتعرف على رغباتهم ومشاكلهم .

وخلال ذلك حاولت إسبانيا زعزعة استقرار الوجود العثمانى فى الجزائر عن طريق مساندة بعض المنافسين لخير الدين لكن محاولاتها باءت بالفشل كما برزت قدرة "خير الدين" فى التصدى للأسطول الإشباني الذى واصل غاراته البحرية على الجزائر فشن عليه هجوما غنم على أثره العديد من السفن ، وأسر بعض ملاحيه .

وبعد أن هبطت حدة الصراع بين الدولة العثمانية وإسبانيا فى شمالى أفريقيا، واطمأن العثمانيون لإبعاد أخطار الغزو الإشباني عن تلك الأقطار الإسلامية بدأت سلطة الدولة فى التراخى وقنع السلطان العثمانى بمظاهر السيادة فقط طالما استطاعت تلك الولايات أن تحفظ كيانها من الضغط الأجنبى بوسائلها الخاصة ، وقنعت الدولة بالتضامن الإسلامى العام الذى كان كفيلا بالإبقاء على روابط الولاء . وقد يرجع أسباب تراخى سلطة الدولة العثمانية فى الجزائر إلى بعد المسافة التى تفصل بينها وبين عاصمة الدولة ، وإلى ضعف البحرية العثمانية خاصة بعد هزيمة الأسطول العثمانى فى معركة "ليانتو" عام ١٥٧١ ومن ثم لجأت الجزائر إلى تنظيم أداة الحكم وإدارة الحرب فيها على نحو يكفل لها الدفاع عن كيانها فى مواجهة الدول الأوروبية ، كما لجأت الدول الأوروبية إلى عقد معاهدات مع حكام الجزائر

والتي كان من أشهرها معاهدة التحالف بين فرانسوا الأول وخير الدين بربروسا (١٥٢٤) وانضمام السفن الجزائرية إلى السفن الفرنسية في حربها ضد شارل الخامس ملك إسبانيا وامبراطور الدولة الرومانية المقدسة .

وبدأت المؤامرات الداخلية تدبر ضد "خير الدين" والعثمانيين فسعى سلطان تونس إلى عقد محالفة مع سلطان تلمسان ضد "خير الدين" والوجود العثماني في الجزائر ، ولكن هذا التحالف لم يستمر طويلا حيث استطاع "خير الدين" هزيمة منافسيه وتوطيد نفوذه في غرب الجزائر . أما في شوق الجزائر فقد حاول الحفصيون إثارة المشاكل ضد "خير الدين" ولكنه تمكن من تأديبهم وخاض ضدهم العديد من الحروب التي انتهت بانتصاره وتوسيع دائرة نفوذه فامتدت حدود الجزائر العثمانية نحو الجنوب حتى واحات الميزاب الموعلة في الصحراء ، كما تمكن خير الدين من توجيه ضربات للسواحل الإسبانية .

وإلى جانب ذلك فقد اهتم "خير الدين" بإعادة تنظيم إقليم الجزائر فنظم موارد الخزينة من ضرائب ومغانم الزكاة والعشر والجزية والخراج وما يدفعه رؤساء القبائل والعشائر من العوائد والهدايا والخمس من المغانم البحرية ، كما أنشأ مجلسين استشاريين للشورى وأمور الديوان .

وظلت إيالة الجزائر العثمانية تثير قلق الإسبان ، وتهدد مواصلاتهم كما ظلت بمثابة الحارس الأمامي للدولة العثمانية في الحوض الغربي للبحر المتوسط والقاعدة التي ارتكز عليها العثمانيون لتحرير مدن وبلدان المغرب العربي من أيدي الإسبان .

ونتيجة لانشغال "خير الدين" بقيادة الأسطول العثماني في البحر المتوسط تولى نائبه "حسن أغا" إيالة الجزائر وأخذ يتصدى لقوات الإمبراطور "شارل الخامس" التي عملت على إيجاد تحالفات مع بعض الكيانات المحلية وعقدت معاهدات تبعية مع ملوك وأمراء بني حفص ، وبني

زيان وبعض مشايخ القبائل ، كما أخذ يتصدى للحمولات العسكرية التي أرسلها الإسبان لطرده الأتراك العثمانيين من الجزائر .

وقد عمل حسن أغا على دعم قوة الجزائر في مواجهة الإسبان وأتباعهم في الداخل عمل على توطيد الأمن ، وإلى إلتفاف الأهالي حوله . كما عزز نفوذه جنوبا بعد أن نجح في إخضاع القبائل هناك . وإلى جانب ذلك فقد قام بتجهيز أسطول هاجم به السواحل الإسبانية ، وأثار الرعب بين سكانها . ففي جمادى الأولى ٩٤٦هـ / سبتمبر ١٥٣٩ أفلح بأسطوله المكون من ثلاث عشرة سفينة تقل ألف وثلاثمائة رجل نحو جبل طارق ، ونجح في احتلال هذه المنطقة والاستحواذ على ما فيها من غنائم ، كما توغل في جهات الساحل الإسباني الجنوبي وغنم العديد من المتاع والأسرى . كل ذلك دفع الإمبراطور "شارل الخامس" إلى محاولة الاستيلاء على الجزائر ، وفصلها عن الدولة العثمانية بشتى الطرق . فعرض على "خير الدين" حكم شمال أفريقيا تحت السيادة الإسبانية ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل خاصة وأن "خير الدين" أبلغ السلطان العثماني بالأمر . ونتيجة لذلك أعد "شارل الخامس" حملة كبيرة تحركت إلى الجزائر ، وتمكنت من الاستيلاء على مينائها والالتفاف حول المدينة لاحتلالها من الخلف ، مما أصاب أهل البلاد بالهلع . وفي أعقاب ذلك أرسل الإمبراطور الإسباني يطلب من "حسن أغا" التسليم ، ولكنه رفض ذلك ، وأعلن أن رجاله سيحاربون إلى آخر رجل . ولم تلبث الأمور أن تغيرت حيث هبت عاصفة هوجاء اجتاحت شواطئ الجزائر ، وصحبها هطول أمطار استمرت عدة أيام فسد خلالها مفعول البارود الذي في حوزة الإسبان ، كما إقتلعت الرياح خيام جنود الحملة ، وارتطمت السفن بعضها ببعض مما أدى إلى غرق كثير منها ، وقذفت الأمواج الصاخبة ببعض السفن الأخرى إلى الشاطئ ، وهجم عليها المدافعون المسلمون ، واستولوا على ذخائرها .

وفى وسط هذه الأحوال نجح "حسن أغا" فى مفاجأة العدو ، والالتفاف حوله مما أدى إلى فشل محاولات الإمبراطور الإسباني فى مهاجمة مدينة الجزائر خاصة وأن تساقط الأمطار والعواصف الجوية لم تكن فى حسبانته . وكان الجزائريون قد خرجوا لملاقاة القوات الغازية فأفنوا جزءا كبيرا منها ، مما أجبر المهاجمين على الانسحاب وكان له أبلغ الأثر فى ارتفاع الروح المعنوية لدى المسلمين ، مما دفع السلطان العثمانى "سليمان القانونى" إلى منح "حسن أغا" وأعوانه العديد من الألقاب والنياشين .

وبعد وفاة "حسن أغا" فى رمضان ٩٥٢هـ / نوفمبر ١٥٤٥م تولى حكم الجزائر "حسن بن خير الدين بربروسا" الذى تمكن من التصدى للتكتلات الصليبية ، ومنعها من احتلال مدن الساحل فى وهران ، والمرسى الكبير ، وبجاية . وذلك بفضل مهارته فى الأمور الحربية البرية والبحرية ، كما عمل على تنظيم إيالته إداريا وعسكريا ، فقام بالقضاء على تمرد القبائل القاطنة فى المناطق الغربية من الجزائر ، وتنظيم الجيش ، وتحقيق الانضباط فيه ومع ذلك فإن المؤامرات التى حيكّت ضد "حسن باشا" لدى السلطان العثمانى أدت إلى عزله من منصبه وتولية "صالح ريس" حاكما على الجزائر فى محرم ٩٥٩هـ / يناير ١٥٥٢م . وقد عمل "صالح ريس" على تأمين إياله من الجزائر من الداخل والتصدى للحكومات المحلية المتعاونة مع الإسبان ومن أجل ذلك قاد حملات عسكرية لوضع حد لهذه الأمور ، ونتيجة لتركز فكرة الجهاد الإسلامى فى ذهن "صالح ريس" فقد قام بمحاصرة سواحل الإسبان ، وعمل على إيجاد جبهة إسلامية موحدة فى المغربيين الأوسط والأقصى لمحاربتهم ، كما نجح فى إنهاء حكم الأسرة الزيانية فى تلمسان ، وضم هذه المنطقة إلى إياله الجزائر العثمانية وفى ربيع الأول ٩٦٣هـ / يناير ١٥٥٥م شن "صالح ريس" هجوما على المراكز الإسبانية استطاع خلاله انتزاع منطقة "بجاية" من الإسبان ، كما أرسل قواته لتحرير وهران ولكن القدر لم يمهله فتوفى فى رجب ٩٦٤هـ / يوليو ١٥٥٦م . وفى أعقاب ذلك شهدت إيالة

الجزائر أوضاعا مضطربة ، استغلها السعديون للاستيلاء على تلمسان ولكن جهودهم لم تكلل بالنجاح .

ومن أجل إعادة الأمن والاستقرار في الجزائر عين السلطان العثماني "حسن بن خير الدين" بكليز بك على الجزائر ، فطارده جيش السعديين المحاصر لتلمسان ، وحاول أن يحرر وهران والمرسى الكبير ولكنه فشل في ذلك .

ونتيجة لتدهور أمور ولاية الجزائر خاصة بعد انتشار الأوبئة والمجاعة وتمرد الجند ، والخلافات القائمة بين البحارة والإنكشارية والثورة التي قامت في قسطنطينية أمر السلطان العثماني بتولية "علج"^(١) على حاكما على الجزائر فوصلها في رمضان ٩٧٥هـ / مارس ١٥٦٨ . وقد شهدت ولاية الجزائر في عهده استقرارا واضحا ، كما شهدت نشاطا ملحوظا ضد الإسبان ولتوحيد جهود المسلمين في مواجهة الصليبيين رأى "علج على" ضرورة تحقيق وحدة بلاد المغرب العربي تحت الحكم العثماني ومن أجل ذلك إهتم بتوجيه الجهاد العثماني لطرد الإسبان من بلاد المغرب العربي عن طريق وضع مخطط لمساعدة الموريسكيين في ثورتهم

(١) كلمة عربية جمعها "علوج" بضم العين واللام للدلالة على أصل من يحملها بأنه أجنبي فقد كان البحارة الجزائريون من أجناس متعددة ، ولكن الشرط الضروري للانخراط في سلك البحرية الجزائرية هو اعتناق الإسلام ، وكان يطلق على أولئك الذين يغيرون دينهم ويعتقون الإسلام - ومعظمهم من الأسرى - اسم العلوج وكان هؤلاء العلوج يحصلون على أرقى المناصب .

انظر محمد خير فارس : تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ، بيروت ١٩٧٩ ص ٩٣ .

ضد الإسبان والتوجه إلى تونس لتحريرها من أيديهم ثم جمع الجيوش لإعادة فتح الأندلس وضم المغرب الأقصى إلى الدولة العثمانية وبالنسبة لتونس فقد توجه "علي" لفتحها وتمكن من هزيمة القوات الحفصية المؤيدة من قبل الإسبان ، ودخول المدينة في نهاية عام ٩٧٧ هـ / ١٥٦٩ حيث رحب به الأهالي وأخذ البيعة للسلطان العثماني "سليم الثاني" وضرب السكة باسمه . وبالنسبة للفترة من ١٥٨٨-١٦٥٩ فقد تميزت بالصراع بين قوى ثلاثة هي الباشا ممثل السلطان ، والإنكشارية ، وأمراء البحر وقد ساند الإنكشارية أمراء البحر من أجل الحصول على الغنائم مما أضعف من سلطة الباشا . وفي عام ١٦٥٩ تم خلع الباشا العثماني ، وانتخاب الداي^(١) رئيس الديوان حاكما على الجزائر مما أدى إلى تحكم قادة الجند في الدايات ، وقد استاء الأهالي من هذه الفوضى ، وساندوا أمراء البحر الذين فرضوا الحد رجالهم على الأوجاق في عام ١٦٧١ ووضعوا حدا لسيطرة الإنكشارية . ومنذ علم ١٧١١ اعتصب داي الجزائر صلاحيات الباشا العثماني . وظل الدايات ينتخبون من بين أمراء البحر وبمرور الوقت أصبح الداي يحكم دون مشورة الديوان ، وأصبح حاكما مستقلا لا سلطان للدولة العثمانية عليه سوى السيادة الاسمية .

وخلال ذلك أصبحت السلطة الحقيقية في أيدي رؤساء القوات غير النظامية ، ولم يصبح للسلطان العثماني سوى السيادة الاسمية فقط وأصبح الحاكم الملقب بالداي هو المتقلد الرسمي لأمر الحكم ونتيجة للسلطات

(١) الداي كلمة تركية تعني (خال) ولكنها فيما يبدو لم تستخدم للدلالة على عمل وظيفي إلا في الجزائر وتونس ، وكانت في بادئ الأمر لقبا شرفيا ثم تحول لوظيفة عسكرية في الجيش الإنكشاري .

لإسعة التي أعطيت للدائيات تحولت الجزائر تدريجيا إلى دولة شبه مستقلة فقد كان من حق الدائيات عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى السلطان العثماني ولم تكن إيرادات البلاد يرسل منها شيء إلى الأستانة بل كانت تصرف معظمها داخل الجزائر وخلال القرن الثامن عشر شهدت الجزائر انهيارا اقتصاديا بسبب كساد الحركة التجارية نتيجة لحصار بعض الدول الأوروبية للشواطئ الجزائرية ، كما شهدت فوضى سياسية بسبب النزاع بين الدائيات وبعض رجال الجيش من جهة ، وقراصنة البحر من جهة أخرى مما أدى إلى اضطراب الأمن ، وفقدان الدائيات للسيطرة على أمور بلادهم .

ونتيجة لضغوط قباطنة البحر الجزائريين على السفن الأوروبية التي تمر بشواطئ بلادهم وفرضهم الأتاوات المستمرة عليهم ضاقت بعض هذه الدول من ذلك الوضع فأرسلت إسبانيا حملة في عام ١٧٧٥ للاستيلاء على شغل الجزائر التي كانت تعدده مكنم الخضر على سفنها في البحر المتوسط ، ولكن هذه الحملة فشلت في الاستيلاء على الشغل الجزائري رغم النيران الحامية التي صببتها عليه . ومع ذلك لم تتوقف المحاولة فقد حاول الإسبان تكرين حلف أوربي ضد الجزائر ، ولكن محاولتهم فشلت مما جعل الدول الأوروبية تتنافس فيما بينها لكسب ود حكام الجزائر وعقد امتيازات سياسية وتجارية معهم وإلى جانب ذلك فقد حاولت الولايات المتحدة إقامة تحالف أمريكي أوربي ضد الجزائر ، ولكنها فشلت مما أدى إلى رغبتها في شراء السلام بالمال .

ولنا هنا أن نتساءل هل الجهاد البحري الإسلامي ، وفرض الأتاوات على السفن الأوروبية التي تخالف المسلمين في عقيدتهم الدينية تسمى قرصنة . الواقع أن تاريخ الجزائر الحضري تعرض لكثير من التشويه فالعُزُخون الأوروبيون يصرون على اعتبار البحارة المسلمين الذين جاهدوا لوقف الهجمات الصليبية على بلادهم أمثال "عروج" وأخيه "خير الدين

بربروسا و"صالح ريس" على أنهم قراصنة مع أن هؤلاء كان مثلاً أعلى في البطولة والفدائية فقد جسد "عروج" و"خير الدين" في نظر الجزائريين روح المواجهة والاستبسال في المعارك التي خاضوها دفاعاً عن إسلام وعروبته شمالى أفريقيا . واستطاعوا جمع صفوف سائر مسلمي هذه البلاد لمواجهة أعداء الإسلام ومن المؤسف حقاً أن نرى بعض المؤرخين والباحثين المسلمين قد ساءلوا المؤرخين الأوروبيين في هذا الرأي الخاطئ ، ووصفوا عمليات الجهاد الديني البحري التي قام بها هؤلاء البحارة ضد السفن المسيحية التي دأبت على التعرض للسفن الإسلامية بأنها عمليات قرصنة رغم خطئها إذ يجب أن نطلق عليها عملية الجهاد البحري الإسلامي ، فليس من المنطقي أن نعتبر الرجال الذين يخرجون على سفنهم المسلحة للدفاع عن السواحل الإسلامية في شمالى أفريقيا والعمل على حماية الممتلكات والأرواح الإسلامية بأنهم قطاع طرق وقراصنة ولاهم لهم سوى السلب والنهب وخلق التجارة الدولية ، وعرقته قيام علاقات سلمية بين الشعوب ومن الغريب حقاً أن نجد أفكاراً خاطئة حول هذه الموضوع لا تزال رائجة يرددها متخصصون أكاديميون . الواقع أن هجوم السفن الإسلامية ضد السفن البحرية الصليبية كان جهاداً بحرياً إسلامياً خاصة وأنه كانت هناك حروب مستمرة مع هذه الدول .

وقد استند المسلمون إلى مبدأ الجهاد الإسلامي في محاربة أعداء الإسلام سواء على الأرض أو في البحر . لذلك فإن ما قام به رجال البحر الجزائريون ضد سفن إسبانيا والبرتغال وفرسان القديس يوحنا كان جهاداً بحرياً إسلامياً جاءت بدايته رداً على اعتداءات تلك القوى الصليبية على المسلمين في إسبانيا وفي شواطئ بلاد المغرب . كما أن ما قاموا به يمكن إعتباره من قبيل الدفاع عن النفس ضد أطماع القوى الصليبية ، يضاف إلى ذلك أنه من المعروف أن القرصنة - إذا صح ذلك التعبير - لم تكن مقصودة على مسلمي شمال أفريقيا ، ولكنها كانت سلاحاً استخدمه المسلمون وغير

المسلمين ، فكما كانت السفن الإسلامية تعتدى على سفن الدول الأوروبية ، فإنها كانت سلاحا استخدمه الأوروبيون ضد بعضهم البعض وضد المسلمين أيضا فقد استخدمه الإنجليز ضد سفن خصومهم الإسبان ، وباركته الحكومة الإنجليزية ، كما شهره البرتغاليون ضد السفن الإسلامية بعد موقعة ديو البحرية . وعلى أى حال فقد استطاع قباطنة البحر المسلمون الدفاع عن الشمال الإفريقى ضد العدوان الإسبانى المتحالف مع فرسان القديس يوحنا حتى لاح لهم أن من الخير أن ينضموا تحت لواء الدولة العثمانية ففعلوا وتحول الجهاد الإسلامى فى منطقة المغرب العربى من جهاد فردى ، إلى جهاد دولة تمتلك من الأساطيل ما تستطيع به ردع أى عدوان صليبي ضد أى دولة إسلامية . وظلت الروح الصليبية تؤثر فى العلاقات بين ولايات المغرب العربى والدول الأوروبية ، حتى بدأت المشروعات التى وضعت للتدخل فى شئون هذه الولايات تبدو للعيان ، فنتيجة لتردى العلاقات بين فرنسا والجزائر فى عهد إمبراطورية نابليون راودت بونابرت فى عام ١٨٠٨م فكرة الاستيلاء على الجزائر فكلف أحد ضباطه بوضع خطة عسكرية لمشروع حملة فرنسية على الجزائر وقد قام هذا الضابط بكتابة تقرير للسلطات الفرنسية أوضح فيه إمكانية الاستيلاء على الجزائر ، وأشار إلى الأماكن التى تصلح لإزال الجنود الفرنسيين ، والطرق والآبار التى يمكن أن يستخدمها رجالات الحملة .

وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد حفر نابليون على الاستيلاء على الجزائر فإن الظروف الدولية فى ذلك الوقت لم تسمح له بتحقيق هذه الأطماع التى بدأت تثبت فى أذهان ساسة فرنسا الذين كانوا يتحينون الفرص المناسبة لذلك .

وقد انتهزت فرنسا فرصة فقدان الدولة العثمانية لأسطولها فى معركة "توارين البحرية" ١٨٢٧م ، فحاولت اقتطاع الجزائر من أملاك العثمانيين

خاصة وأنها كانت ترغب فى الحصول على الموارد الأولية اللازمة لصناعاتها ، وإيجاد الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها وتوظيف رءوس أموالها .

وقد استغلت فرنسا فرصة المشادة الكلامية التى حدثت بين داي الجزائر وقنصلها هناك نتيجة لمماطلتها فى دفع المستحقات التى عليها للجزائر نظير الحبوب التى استوردتها منها ، فأرسلت فى يونيو ١٨٢٧ أربع سفن حربية إلى الشواطئ الجزائرية ، ووجهت إنذارا إلى الداي كانت أهم بنوده الترضية الكاملة عما لحق بفرنسا من إهانة ، وتقديم كافة الضمانات التى تحول دون تعرض السفن الفرنسية لأى إجراءات تفتيشية من السفن الجزائرية ، وأن تتمتع فرنسا فى الجزائر بحق الدولة الأكثر رعاية ، وأن يعلن الداي أن حكومة فرنسا قد أوفت بالتزاماتها المالية تجاه الجزائر وأنه ليس له أى حق قبلها وقد هددت فرنسا بإعلان الحرب على الجزائر فى حالة رفضها لشروط الإنذار . ومع ذلك فقد رفض الداي الإنذار الفرنسى ، وأصر على التمسك بموقفه ، وأخذ يتهم على المطالب الفرنسية بقوله "لم يبق إلا أن يطلبوا إمرأتى" .

ونظرا لأن قيام فرنسا بعملية حربية ضد الجزائر أصبحت شبه مؤكدة أبلغت فرنسا الدولة العثمانية بأن والى الجزائر الذى أظهر عدااء واضحا للفرنسيين بتحقيقه لقتل فرنسا ، ورفضه تقديم الترضية العلنية قد جعل الحرب محققة بين فرنسا والجزائر . ولما كانت الدولة العثمانية منشغلة فى مشاكلها فى جزيرة المورة ، ولا تتوى إضافة أعباء أخرى تضاف إلى همومها فقد تباطأت فى حسم الموقف بالطريقة المناسبة مما أعطى لفرنسا فرصة الانفراد بالأمر ، وخلال هذه الفترة بدأت فرنسا فى البحث عن حلول أخرى تجنبها نفقات الحرب ، وفى نفس الوقت تجعل المسلمين يقتلون بعضهم بعضا فاقترح دورفتى Drovetti " قنصل فرنسا فى الإسكندرية قيام

محمد على والى مصر بحملة على الجزائر بمساندة فرنسا لتأديب الداي والقضاء على حكومته ، واحتلال الجزائر وضمها إلى أملاكه على أن يكون لحليفته فرنسا إمتيازات واسعة في هذه البلاد .

ولما فوج محمد على فى الأمر تردد فى البداية خشية فقدان ثقة العالم الإسلامى فيه وقال للقنصل الفرنسى "أنتم مسيحيون أما نحن والجزائريون فمسلمون، وسماح أقوال كتلك ونحن ذوو دين ، وأمة وشريعة ودولة واحدة ، لا يتلاءم مع ديننا ودولتنا" ولكن سرعان ما عدل محمد على عن رأيه ووافق على فكرة القيام بحملة لتأديب الداي بشرط أن تدفع له فرنسا مبلغا ماليا ، ودعمًا بحريا يمكنه من إعادة بناء أسطوله الذى تحطم فى موقعه نفارين البحرية عام ١٨٢٧م .

وفى محاولة من محمد على لتكشف الموقف أرسل إلى الداي برسالة ينصحه فيها ويحذره من العواقب الوخيمة اذا أصر على موقفه المعادى لفرنسا ، وكان رد الداي عليه فليذهب محمد على ليأكل الفول .

وحتى يأخذ مشروع محمد على بالحملة على الجزائر شكلا رسميا لا تعترض بريطانيا أو غيرها عليه رأت فرنسا ضرورة أخذ موافقة السلطان العثمانى على المشروع وعندما تسرب الخبر إلى الإنجليز اعترضوا عليه وحرصوا السلطان العثمانى ضده ، كما حذرت بريطانيا محمد على الذى بدأ يرتبط بالمصالح الفرنسية من الإقدام على هذا العمل وإلى جانب ذلك فقد ثارت الدول الأوربية ضد هذا المشروع كما عارضت الدولة العثمانية إمتداد نفوذ محمد على إلى شمالى أفريقيا وإزاء هذه العقبات أغضت فرنسا أعينها عن هذا المشروع ، وظلت تتحين الفرص المواتية للقيام بنفسها بحملة عسكرية ضد الجزائر والانفراد باحتلالها وقد جاء الوقت المناسب لذلك عندما انشغلت بريطانيا بالانقلاب النيابى الذى حدث فيها خلال ذلك الوقت وانشغلت روسيا وبروسيا والنمسا بالثورات التى اندلعت فى إيطاليا وبولندة

فى تلك الفترة فتذرعت فرنسا أمام الرأى العام الأوروبى أنها تدافع عن قضية أوروبية تدعم من خلالها قواعد العدل وأصدر ملكها قرارا فى ٧ فبراير ١٨٣٠ بإعلان التعبئة العامة ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بغزو الجزائر فابحر الأسطول الفرنسى من ميناء طولون فى شهر مايو من نفس العام وهو يحمل ٢٠ ألفا من رجال البحرية وقام الجيش الفرنسى المكون من ٣٧٦٠٠ مقاتل ، ٩١ قطعة مدفعية بغزو الجزائر ، وبدأ بإنزال فى سيدى فرج على بعد ٢٥ كيلو مترا غربى مدينة الجزائر ونتيجة لذلك عهد الداي إلى صهره إبراهيم أغا بقيادة القوات المدافعة . وقد دافع الجزائريون عن بلادهم دفاعا مجيدا استطاعوا خلاله حصر الزحف الفرنسى فى شريط ساحلى لا يشمل كل الشواطئ الجزائرية ، ومرت ثلاث سنوات دون أن يستطيع الفرنسيون من فرض سيطرتهم على أكثر من بضع موانئ ساحلية بينما أصبح داخل البلاد فى أيدي الزعماء ورؤساء القبائل .

وخلال الفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٣٩ قامت سياسة فرنسا فى الجزائر على فكرة الاحتلال المحدود المقتصر على الساحل دون الداخل ثم تحولت هذه السياسة إلى التوغل فى الداخل ، فنجح الفرنسيون فى احتلال سيدى فرج والوصول إلى مدينة الجزائر ، ومهاجمة قلعة السلطان ، وحصن القصبة ، وإشعال النار فى مخازن الذخيرة ولما رأى الداي تحول الموقف فى غير صالحه حاول الحصول على صلح مشرف مع الفرنسيين ، ووسط فى ذلك فنصل بريطانيا ولكن الفرنسيين رفضوا هذه الوساطة وأصرروا على فرض شروطهم والتي كان من أهمها ما يلى :

١- تسليم حصن القصبة ، وجميع حصون مدينة الجزائر وأبوابها

• للفرنسيين

٢- ضمان القائد الفرنسى حماية الداي ، وممتلكاته الشخصية .

٣- ترك الحرية للداى فى الإقامة أو الرحيل إلى أى مكان يريده .

٤- عدم اتخاذ أى إجراءات إنتقامية ضد الجنود الجزائريين .

٥- كفالة حرية الجزائريين فى إقامة شعائرهم ، وصيانة ممتلكاتهم

وتجارتهم وصناعاتهم ، والمحافظة على أعراضهم .

وقد وافق الداى على هذه الشروط التى تضمنت متطلباته وقرر مغادرة مدينة الجزائر هو وأسرته إلى نابلى بإيطاليا ، ونتيجة لذلك انتهت آخر مظاهر التبعية للعثمانيين فى الجزائر ووقعت أعباء المقاومة على الشعب الجزائرى نفسه . وبدأ الاستعمار الفرنسى الرسمى فى الجزائر ، وقد حاولت الدولة العثمانية استرداد الجزائر بالطرق بالدبلوماسية ، وبذلت مساع عديدة لدى إنجلترا والنمسا من أجل استرجاع سيادتها على هذا الإقليم ولكنهما كانتا مشغولتين بالأوضاع الأوروبية فى ذلك الوقت .

ومما سبق يتضح أن أهم العوامل التى ساعدت فرنسا على احتلال الجزائر هو تغير الموقف الدولى لصالحها ، هذا بالإضافة إلى دخول الدولة العثمانية فى دور الاضمحلال وعدم قدرتها على الصمود بنجاح أمام الهجوم الاستعمارى ، وعدم معرفة داى الجزائر بعواقب الأمور ، وبقدرات فرنسا العسكرية التى برزت مع النهضة الأوروبية والتطور الصناعى فى أوروبا . هذا عن تاريخ الجزائر منذ تبعيةها للدولة العثمانية حتى الاحتلال الفرنسى لها أما عن نظام الحكم العثمانى للجزائر ، ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيمكن حصرها فيما يلى :

١- نظام الحكم العثمانى فى الجزائر

لم يكن للدولة العثمانية خطة واحدة لإدارة حكم الجزائر بل تأثرت سياستها بصفة عامة بالأوضاع الداخلية التى كانت سائدة ، ويتطور الأحداث فى هذه البلاد فبعد أن دخلت الجزائر فى حوزة العثمانيين بمبادرة من خير

الدين اعتبرت ولاية ممتازة ، وقاعدة لتوسيع الحكم العثماني في كافة بلدان المغرب العربي .

وقد شهدت الجزائر عمدة تغيرات خلال الحكم العثماني لها يمكن تقسيمها إلى أربع فترات وهي :

١- الفترة الأولى من ١٥١٨ - ١٥٨٨م وهي فترة حكم البيكلى بكوات وفيها كان الوالى بمثابة ممثل السلطان أو نائبه ، وكانت الجزائر تعد أقوى نيابات المغرب وكان البيكلى يعين من قبل السلطان ، وهو بدوره يشرف على الباشوات الحاكمين في إقليمى طرابلس وتونس .

وبعد أن ألغت الدولة نظام البيكلى أصبحت الجزائر ولاية عادية . وأصبحت كل ولاية قائمة بنفسها يتولاها الباشوات الذين تعينهم حكومة الباب العالى .

٢- الفترة الثانية ١٥٨٨-١٦٥٩م وفيها فقد الباشوات سيطرتهم الفعلية على الإنكشارية وانتقلت السلطة إلى الأوجاقات .

٣- الفترة الثالثة ١٦٥٩ - ١٦٧١م وفيها استأثرت الإنكشارية بالسلطة وعمت الفوضى وانتهى الأمر بتولى رجال البحر زمام الأمور وتسم تولية أحدهم تحت لقب "داى" .

٤- الفترة الرابعة ١٦٧١ - ١٨٣٠م وفيها استمر لقب الداى موجودا وإن أصبح دايات الجزائر يحملون لقب "الباشا" وإلى جانب ذلك فقد عاون حكام الجزائر فى إدارة شئون البلاد مجلس استشارى ، هذا بالإضافة إلى الديوان الذى كان يتألف من نائب الحاكم الأعلى ويطلق عليه الكاهية . وقد تركزت مهمة الديوان فى مساندة الحاكم فى إدارة البلاد .

وبالنسبة للقوات العسكرية فقد كان يطلق عليها الحامية العثمانية وليس جنود الاحتلال وكان نواتها الجنود الإنكشارية الذين أرسلهم السلطان إلى

"خير الدين" أثناء فتح الجزائر والمتطوعون الذين يتم إرسالهم عن طريق الدولة العثمانية والذي لم يقتصر دورهم في الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن ، بل أخذ معظمهم يتدخل في إدارة شئون البلاد وفي حياة السكان بصورة واضحة مما أدى إلى إضعاف الحكومة والجيش معا وكان مقتل تركي واحد دافعا لحدوث مجزرة بين الأهالي إذا لم يقبض على القاتل .

ونتيجة لاستقرار هؤلاء الجند في الجزائر فقد بدأوا يستزوجون من الأهالي الذين كانوا يرحبون بذلك رغبة في الحماية الفعالة منهم ، كما عمل بعضهم بالتجارة وربحوا ثروات طائلة .

ومن الفرق العسكرية الشهيرة في الجزائر القولوغلي وهم المولدون من زواج الإنكشارية بنساء من الأهالي . وقد استخدم بعضهم في الوظائف المساعدة ، وفي أن يكونوا واسطة بين الحكومة والأهالي نظرا لمعرفتهم باللغة التركية ، وقد تميز هؤلاء بتولي العديد من السلطات وإلى جانب هؤلاء فقد كان هناك طائفة الرؤساء وهم رجال البحر الذين كانوا طليعة التدخل العثماني في الجزائر ولعبوا دورا بارزا في خلق النيابات العثمانية في شمال أفريقيا كما تركز نشاطهم ضد السفن الأوروبية وغنموا منها الكثير من الغنائم والأسرى . وكانت هذه العمليات تحمل طابع الحروب الدينية بين المسلمين والمسيحيين . وبالإضافة إلى ذلك فقد كلف هؤلاء بحماية القطاع الغربي من البحر المتوسط ضد إسبانيا عدو الإسلام التقليدي في ذلك الوقت وقد نجح هؤلاء في مهمتهم إلى حد كبير نظرا لمهارتهم في قيادة السفن ، وانضباطهم ومعرفتهم لشواطئ بلادهم الأصلية مما جعل لهم مكانة كبيرة في الجزائر خاصة وأن المغنم التي كانوا يحصلون عليها كانت أهم موارد البلاد .

وحول النظام الضريبي في الجزائر وغيرها من الولايات الغربية فقد كان محددا من قبل الدولة العثمانية ، وكان فرض الضرائب يتم بطريقة تعسفية ترهق السكان وتثير ردود فعل عنيفة . ففي كل عام تخرج مفرزة

عسكرية تبدأ عندها بين شهر مايو وأكتوبر وتتجول في القرى والمناطق القبلية بهدف جمع الضرائب المقررة عليها ، وكانت عملية انتقال هذه المفوزة من منطقة إلى أخرى ، وعملية إطعام مابها من جنود وموظفين يتحملها الأهالي . وليس معنى ذلك أن كل القبائل كانت تسدد ما عليها من ضرائب . كانت هناك قبائل لا تدفع الضرائب نظرا لصعوبة فرض سلطة الحكومة عليها .

وكانت الضرائب على نوعين : ضرائب شرعية مثل الزكاة والعشور على المحاصيل وتحدد بحسب القدرة المزروعة وضرائب أخرى متعددة مثل العوايد وهي بمثابة هدايا إجبارية تقدم في المناسبات كالأعياد ، وهناك ضريبة "اللزمة" وكانت تؤخذ لتموين الجند في الأرياف ، وهناك ضرائب المكوس على الأسواق . وإلى جانب ذلك فكان سكان المدن يدفعون ضرائب على المهن التي يعملون بها

وكان تقدير الضرائب يجرى بطريقة عشوائية بهدف تأمين حاجات الإدارات الحكومية . فقد كان نظام الالتزام بؤرة لكثير من المفاصد والعيوب والنهب والتي تقع جميعها على عاتق الأهالي حيث كان الفلاح يدفع مثلي أو ثلاثة أمثال الضريبة المقررة عليه . وكان الامتناع عن الدفع يعد عصيانا كبيرا .

وإلى جانب ذلك فقد كانت خزينة البلاد تعتمد على موارد أخرى فقد كان لها حصة من الأتاوات التي يفرضها البحارة على الدول الأوروبية مقابل حرية مرور سفنهم ، كما كانت الهدايا التي يقدمها القناصل للدائيات أشبه بجزية سنوية .

وفي محاولة لضبط الأمور عملت الحكومة العثمانية على الاستعانة ببعض القوى المحلية لفرض سيطرتها على الولاية ، فاخترتوا بعض القبائل وسموها بالمخزن ، وكلفوها بالمساعدة في القيام بأعمال الشرطة وتأديب

القبائل العاصية التي ترفض دفع الضرائب وذلك فى نظير بعض الامتيازات التي تمنحها لها .

كما أنشأت الحكومة ما يسمى "بالسمول" (جمع سمالا) وهي جماعات صغيرة من الأهالى منحتها بعض الأراضى للإقامة فيها نظير قيامها بحماية الجنود والمسافرين ، والمحافظة على الأمن فى المناطق المحيطة بها والمحافظة على بعض النقاط الهامة .

وبعد أن اتسع نطاق إيالة الجزائر تم تقسيمها إلى عدة ولايات وهي :

- ولاية الجزائر وكانت تسمى دار السلطان ، وتشمل مدينة الجزائر وضواحيها وترتبط بالداى مباشرة .

- ولاية الجنوب وكان يحكمها باى وعاصمتها الميمنية وكانت أصغر الولايات .

- ولاية الغرب وكان يحكمها باى وعاصمتها مازونه ثم نقلت بعد ذلك إلى مدينة معسكر ثم إلى وهران .

- ولاية الشرق وكان يحكمها باى وعاصمتها قسطنطينة وتمتد حتى حدود تونس .

واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى عام ٩٩٥هـ - ١٥٨٧م وبعدها أرسلت الدولة العثمانية إلى الجزائر ولاة يحملون لقب باشا كان الواحد منهم يعين لمدة ثلاث سنوات ، ثم تغير ذلك النظام فى عام ١٠٦٩هـ / ١٦٥٩م بما أطلق عليه مرحلة الأغوات وأعقبه مرحلة الدايات فى عام ١٦٧١م الذى استمر حتى وقعت الجزائر فى قبضة الاحتلال الفرنسى عام ١٨٣٠ م .

وبالنسبة للنظام القضائى فقد كان جزءا من التنظيم القضائى للدولة العثمانية الذى يبدأ بشيخ الإسلام ، واثنين من قضاة العسكر . وقد عين قاضيان بالجزائر أحدهما للمذهب الحنفى المذهب الرسمى للدولة العثمانية .

والآخر للمذهب المالكي الذي كان يسير عليه معظم سكان شمال أفريقيا .
كما وجد المجلس الشرعي الأعلى الذي يتألف من قاضيين ومفتيين على
المذهبيين المذكورين . وأحد المشايخ للنظر في شئون الأوقاف وممثل
للحكومة ، وكانت مهمة هذا المجلس تتحدد في مراجعة أحكام القضاء ،
والنظر في المنازعات الكبرى وكان مقره بالجامع الكبير بالجزائر العاصمة،
ويحضر الحاكم اجتماعاته غالبا .

٢- أحوال الجزائر الاقتصادية خلال الحكم العثماني

وبالنسبة للنواحي الاقتصادية فلم يكن للدولة العثمانية أثر ملموس في
ذلك فلم تتدخل في تحسين وسائل الزراعة البدائية أو في العمل على الوقاية
من الكوارث الطبيعية والأوبئة أو الاهتمام بالمجاري المائية بل تركت الأمور
على حالها ، وإلى جانب ذلك فقد كان لارتفاع نسبة الضرائب على الفلاحين
أكبر الأثر في عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة ويقال نفس الشيء
عن التجارة . حقيقة كان هناك ازدهار محدود في هذا القطاع الذي تمثلت
أنشطته في المبادلات التجارية المحلية بالأسواق ، وفي التبادل التجاري مع
المدن الحدودية في تونس والمغرب ، ولكن التبادل التجاري الخارجي كان
مخيما عليه حركة الكساد نظرا لوقوف الدول الأوروبية في وجه حركة
التجارة الجزائرية بالمرصاد ، هذا إلى جانب عدم اهتمام الدولة بإنشاء
الموانئ الصالحة للتجارة ، وبالنسبة للنظام النقدي في الجزائر فقد أصدرت
الجزائر سكاتها باسم السلاطين العثمانيين إشارة إلى التبعية والولاء . فقد سك
في الجزائر أنواع مختلفة من النقود الذهبية والفضية والنحاسية وإلى جانب
النقود العثمانية فقد اتبع نظام الأوزان والأطوال والمقاييس والمكاييل العثمانية
مثل القنطار والأفة ، والأوقية ، والدرهم ، والمتقال الذهبي والذراع القياسي
وغيره .

وبالنسبة للصناعة فقد وجد بالجزائر صناعات مختلفة منها صناعة النسيج ، ودباغة الجلود ، وصناعة السجاد ، وصناعة الأحذية ، وصياغة الذهب ، والصناعات الخزفية .

٣- الحياة الثقافية في الجزائر خلال الحكم العثماني :

أما عن الحياة الثقافية في الجزائر خلال الحكم العثماني فقد طُبعت بالطابع الإسلامي فقد ارتبط التعليم والقضاء والعلاقات الاجتماعية والفكرية بالنظام الإسلامي فكان التعليم منتشرا في أوساط القرى والريف عن طريق المساجد والزوايا التي كانت تمول من الأوقاف التي يهبها أهل الخير والصالح إلى جانب ذلك فقد كان هناك ما يسمى "الشرعية" وهي الخيمة التي تنصب في القرية لتعليم أطفالها ، وكان هناك أيضا الكتاب أو ما يسمى (مسيد) وهي تحريف لكلمة مسجد وكان يفد عليه الأطفال من ذكور وأنثى وتركز التعليم على القرآن الكريم ، والحديث والعلوم العربية والإسلامية . وإلى جانب ذلك فقد بنى الأتراك بعض المدارس ومع كل ذلك فإنه يمكن القول أن الجزائر عانت مثل بقية بلاد المسلمين من تأخر علمي ، وعدم القدرة على الإبداع حيث انحصر الجهد العلمي في الحفظ ، وكتابة الشروحات والحواشي والتعليقات دون أن تظهر ملكة الإبداع ، كما أهملت العلوم العقلية مثل الكيمياء والطب والفيزياء وغيرها .

ومما سبق يتضح أن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن في يوم من الأيام وجودا إستعماريًا بل هو وجود اقترنت بدايته بظروف دولية اقتضت ضرورة استتجاد الجزائر بالعثمانيين في بداية القرن السادس عشر لانتقاء خطر الهجمة الصليبية على بلادهم . كما يتضح روح المواجهة والاستبسال التي تجسدت في عروج وأخيه خير الدين خلال الوقوف أمام عنف الهجمة الصليبية على منطقة المغرب ، وعجز واهتراء الكيانات السياسية المحلية التي كانت موجوده والتي لم تنبر للتصدي لهذا الخطر وإنما حاول بعضها

التواطؤ معه خدمة لأغراضها الذاتية وتفضيلها مصالحها الشخصية على المصلحة العامة .

والى جانب ذلك فقد أدت البحرية الجزائرية دورا هاما فى الدفاع عن الجزائر، وقامت بمهمتها تاريخيا على أكمل وجه ، وفى أروع صور التضحية والفداء ليس من أجل الجزائر فحسب وإنما كذلك من أجل الدفاع عن الإسلام ، والوقوف فى وجه التسلط والسيطرة الأوربية .

وعندما اختلت موازين القوى ، وتخلف الجزائر عن الركب وعجز عن المشاركة فى السباق انعكس ذلك سلبيا على قوتها العسكرية المتمثلة فى البحرية مما أدى فى النهاية إلى عدم القدرة على المحافظة على أمن البلاد . وانتهى الأمر بالأزمة التى اندلعت بين الجزائر وفرنسا فى عام ١٨٢٧ التى انتهت بالاحتلال الفرنسى للجزائر عام ١٨٣٠ .

الفصل الثانى

ليبيا (طرابلس الغرب) خلال الحكم العثمانى

بعد أن وقعت طرابلس الغرب^(١) فى يد الإمبراطور الإسباني "شارل الخامس" فى عام ١٥١٠ ترك إدارتها لفرسان القديس يوحنا ، الذين كانوا يتخذون من مالطة مقرا لهم .

وقد أحل فرسان القديس يوحنا بهذه المدينة الدمار ، واتبعوا مع أنها سياسة التعصب الدينى حيث أقاموا حكومة مسيحية دينية استهدفت تغيير الوجه الإسلامى لهذا الإقليم العربى الإسلامى ، كما أنهم جعلوا من ميناء طرابلس جيبا صليبييا ينطلقون منه لضرب السفن الإسلامية التى تجوب البحر المتوسط ، وقاعدة يشنون منها غاراتهم ضد الأقطار الإسلامية المظلة على البحر المتوسط ، ولكنهم اصطدموا بالشعور الدينى الإسلامى المتأجج فى نفوس الأهالى . فقد عمد أهالى طرابلس إلى مقاومة هذه الهجمة الشرسة ضد الإسلام مستعينين فى ذلك بالمجاهدين المسلمين الذين كانت سفنهم تجوب البحر المتوسط أمثال عروج وخير الدين ، ولكن إمكاناتهم الحربية وجهودهم البشرية حالت دون ذلك خاصة بعد أن قام فرسان القديس يوحنا بتحصين المدينة ، وتدعيم قلعتها ، هذا بالإضافة إلى تحالف "الحسن الحفصى" حاكم تونس معهم ومساندتهم ، مما دفعهم إلى الاستجداد

(١) سميت طرابلس الغرب للفرقة بينها وبين مدينة طرابلس الشام ، وقد اقتصر استيلاء الإسبان وفرسان القديس يوحنا على طرابلس وما جاورها ولم يتوغلوا فى باقى أنحاء ليبيا، وترجع أهمية مدينة طرابلس لموقعها على طريق الحج من الغرب إلى مكة المكرمة، ثم من إتصالها بالطرق التجارية بين أفريقيا وأوروبا .

بالسلطنة العثمانية كما فعلت الجزائر من قبل . فأرسلوا وفدا إلى السلطان العثماني " سليمان القانوني " يلتمسون منه المساعدة لتخليص بلادهم من الحكم الصليبي . ويعلنون ولاءهم له . والانضواء تحت السيادة العثمانية . وقد وافق سلطان على طلبهم حيث رأى أن الاستيلاء على طرابلس الغرب يمثل إكمال حلقة النفوذ العثماني على أقطار المغرب العربي ، كما أن فيه إنقاذ لأهل هذه البلاد المسلمين من السيطرة الصليبية ، ومن حركة التصير التي كان يرغب الإسبان صبغها بهم .

ونتيجة لذلك أرسل السلطان حملة إلى طرابلس الغرب بقيادة سنان باشا قائد الأسطول التركي في ١٣ شعبان ٩٥٨ هـ ١٦ أغسطس ١٥٥١م لفتح وطرد فرسان القديس يوحنا منها . وقد تكونت هذه الحملة من مائة وعشرين سفينة يساندها خمسون أخرى وستة آلاف جندي ، وأربعين مدفعا . وقد قعد " سنان باشا " بمحاصرة المدينة وقصف قلعتها حتى اضطرت إلى الاستسلام . وفتح أبوابها للأتراك ، وإجبار فرسان القديس يوحنا على مغادرتها واللجوء إلى مالطة .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت طرابلس ولاية عثمانية ، وقاعدة للأسطول العثماني في البحر المتوسط ، ومرسى للعثمانيين يربط البحر المتوسط بطرق القوافل المتجهة إلى الصحراء ، وإلى أفريقيا السوداء جنوبا بالإضافة إلى جعلها ملجأ للسفن القادمة من الغرب ، والمحملة بالحجاج وهم في طريقهم إلى الأماكن المقدسة .

ويقسد نمؤرخون الحكم العثماني في ليبيا إلى ثلاثة أقسام هي :

١- العصر العثماني الأول والذي استمر فيه الحكم العثماني المباشر لهذه

البلاد . وهذه الفترة تتحصر ما بين عامي ١٥٥١/١٧١١م .

٢- حكم الأسرة القره مانلية ١٧١١-١٨٣٥م .

وفيما يلي نعرض لذلك :

أولا : العصر العثماني الأول :

بعد فتح العثمانيين لطرابلس ، قام "سنان باشا" بتنظيم شئونها ، فوضع على قلعتها حامية كبيرة من الإنكشارية وقام بإصلاح شئون إدارتها ، ثم اتجه بعد ذلك إلى استئبول حيث صدر فرمان سلطاني بتعيين "مراد أغا" فكان بذلك أول الولاة العثمانيين هناك .

وقد واجه "مراد أغا" في مستهل عهده مشاكل عديدة كان أبرزها العمل على إعادة تعمير المدينة ، وترميم القلعة ، وتنشيط الحياة العامة في البلاد . بعد ما تعرضت له من أضرار فادحة خلال العهد الإسباني وعهد فرسان القديس يوحنا .

وقد عمل "مراد أغا" على إعادة الاستقرار إلى طرابلس ، فدعا سكانها الذين هجروها خلال حكم فرسان القديس يوحنا للعودة إليها ، وشجعهم على العمل في استثمار الأرض الزراعية ، وإنشاء البساتين كما شجعهم على العمل في الصناعة مما أدى إلى عودة الحياة إلى مرافق المدينة ، كما نجح في زيادة رقعتها بضم بعض المناطق الجنوبية القريبة منها .

وقد اهتم مراد أغا بالناحية الدفاعية للمدينة ، مما أفشل الخطط الصليبية لاستعادتها .

واستمر مراد أغا في حكم طرابلس حتى عام ١٥٥٦م حيث أدركته الشيخوخة ، وأخذ منه العجز كل مأخذ فانسحب إلى "تاجوراء" ، وأنشأ مسجده المشهور بها . ويقال إنه استعان في بنائه بالأسرى الذين كانوا لديه ، ثم أحسن إليهم وأطلق سراحهم بعد إتمام المسجد الذي أقامه على ٤٨ عمودا

وجعله على شكل حصن ، ويعد هذا المسجد من أهم المعالم الأثرية الإسلامية القائمة في ليبيا .

وفي أعقاب وفاة "مراد أغا" صدر أمر سلطاني بتعيين "درغو" باشا واليا على طرابلس الغرب في عام ٩٦٢هـ/١٥٥٦م وقد كان أكثر اهتماما بالنواحي المعمارية في طرابلس التي جعل منها عاصمة في الشمال الإفريقي، والقاعدة الكبرى لعملياته البحرية الموجهة إلى المنطقتين الوسطى والغربية من البحر المتوسط . وقد عظمت قوة طرابلس بعد أن اتخذ منها "درغو" قاعدة لعمله الموجه إلى مهاجمة الدول الصليبية ، ورد الأخطار عن ديار الإسلام ، واستخلاص المناطق الواقعة تحت السيطرة الصليبية .

وقد نجح "درغو" في القضاء على ما تبقى من فلول فرسان القديس يوحنا في طرابلس ، ومد النفوذ العثماني إلى معظم السواحل الليبية . ونتيجة لذلك شهدت طرابلس إنتعاشا بعودة السيادة الإسلامية إليها فقد عاد إليها سكانها الذين كانوا قد هجروها ونزحوا منها إلى السواحي أثناء الاحتلال الإسباني وفرسان القديس يوحنا وعادت إليها الحياة نتيجة ازدهار الحركات العسكرية بها ، وانتقال بعض الجنود المشاركة إليها ضمن القوات العثمانية . وقد حرص العثمانيون على أن يجعلوا منها قاعدة بارزة لأسطولهم . وانصببت فيها الغنائم والسبايا والأسرى . وعادت من جديد إلى الاتصال بالمدن الإسلامية . وقد انصرف إهتمام "درغو" في تقوية وسائل الدفاع عن المدينة فعمل على تدعيم أبراجها فأقام "برج السراب" على الجانب الشمالي الغربي من سور المدينة الأصلي ، كما أنشأ مسجده المعروف في عام ١٥٥٤م والذي لا يزال قائما حتى الآن ، وبنى لنفسه قصرا كبيرا كما أنشأ دارا للبارود ما تزال آثارها قائمة حتى الآن .

وعلى الرغم من الظروف الحربية التي واجهت درغو
تطوير مدينة طرابلس وتجميلها مستعينا في ذلك بالأسرى الذين كانوا
حوزته .

ونتيجة للتحصينات التي أقامها "درغو باشا" لم يعد فرسان القديس
يوحنا يفكرون في الهجوم على طرابلس ، أو التفكير في غزوها بل اتجه
فكرهم إلى تشجيع الأعمال التخريبية سواء بطرابلس أو جربة .

وبعد وفاة "درغو باشا" تولى "يحيى باشا" الحكم في طرابلس الغرب
ولكنه لم يعمر طويلا فتولى الحكم مكانه "محمد بك" الذي ثار الأهالي ضده .
ولم تتوقف ثورتهم إلا عندما تولى مكانه "علج على" الذي عمل على تحصين
مدينة طرابلس وتقوية دفاعاتها ، فبنى برجاً بهدف أن يكون مخزناً للبارود
لذلك سمى بدار البارود وخلال ذلك نشط "علج على" في جهاد الإسبان .
ورصد تحركاتهم ونقل أخبارهم للسلطان العثماني .

وخلال تلك الفترة ، ورغبة من الدولة العثمانية في الحفاظ على وجه
هذا الإقليم عربيا وإسلاميا استمر الباب العالي في إرسال فيالق الإنكشارية
لتعزيز الحامية العثمانية لمنع أى هجوم قد يقع عليه من جانب الإسبان أو
فرسان القديس يوحنا . كما اهتمت الدولة العثمانية بتحصين سواحل
طرابلس . ونظرا لاستمرار فيالق الإنكشارية في هذا الإقليم فقد تزوجوا
من النساء العربيات ، وامتلكوا الأراضي الزراعية وأشجار النخيل ، وكان
حصيلة هذه الزيجات نشأة طبقة عرفت باسم "القولوغلية" (١) .

(١) طبقة اجتماعية جديدة نشأت نتيجة اختلاط الجند الإنكشارية بالأهالي ، وكانت في
بدايتها قليلة العدد ثم سرعان ما تكاثرت وزاد نفوذها بما حصلوا عليه من امتيازات مالية
وعسكرية .

وقد تعاقب على أمر البلاد فى هذه المرحلة ولاية كانوا أقل شأنًا من الولاية العظام الذين سبقوهم إلى الحكم ، كما واجه الحكام المتعاقبون سلسلة من الاضطرابات ، والثورات المستمرة التى كان يثيرها الأهالى الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب المفروضة عليهم ، واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى وصل "أحمد القره مانلى" أحد رجال الإنكشارية إلى أريكة الحكم .

ثانيا : عهد أسرة القره مانلى : ١١٢٣-١٢٥١هـ / ١٧١١/١٨٣٥م

أسس هذه الأسرة أحمد القره مانلى ، وهو سليل أسرة تركية تنتمى إلى بلدة قره مانيا الواقعة جنوبى هضبة الأناضول بآسيا الصغرى ، وكان يمتلك شخصية قوية طموحة واسعة الحيلة ساعدته على أن يتغلب على كثير من المصاعب التى تعرض لها . فقد وقف موقف المتفرج من الخلافات التى كانت قائمة بين الباشا والديوان وجند الإنكشارية والقلوغلغية ، وأظهر عدم انحياز له لأى فريق ، حتى فاز برضاء الجميع وتمكن من نيل رضا العديد من الجند الإنكشارية وأعضاء الديوان بل ومعظم أعيان طرابلس حتى أجمعوا على توليته واليا على طرابلس ١١٢٣هـ / ١٧١١م بدلا من الوالى المعين من قبل السلطان ، والذى كان غائبا عن البلاد وقتذاك . ومع ذلك فقد ظلت الصعوبات تواجه "أحمد القره مانلى" فى الخارج والداخل ، فمن الخارج أرسلت الدولة العثمانية حملة لتأديبه ، ولكنها فشلت فى مهمتها مما جعل السلطان "أحمد الثالث" يصدر فرمانا بثبته فيه فى حكم طرابلس ومنحه لقب الباشوية ، كما جعل حكمه وراثيا فى أسرته .

أما فى الداخل فقد تمكن من القضاء على فتن الضباط الإنكشارية الطامعين فى الحكم والراغبين فى بقاء مقاليد الأمور بأيديهم وذلك بعد أن تخلص منهم بمكيدة دبرها لهم فدعاهم إلى حفل فى منزله الريفى ثم أمر رجاله بذبحهم .

وقد اعتمد أحمد باشا على العنصر الوطنى فى الجيش والإدارة فأوكل الأعمال الإدارية لأبناء البلاد ، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية فيها ، كما كان يتولى بنفسه قيادة الجيش للقضاء على الاضطرابات والفتن الداخلية . وقد استطاع أن يستعيد السيطرة على إقليم فزان الذى كان بعيدا عن سيطرة السلطة الحكومية ، وبذلك تمكن من فتح طرق التجارة عبر الصحراء من أفريقيا ، وسارت القوافل بين طرابلس والمدن الإفريقية فى جنوب وغرب القارة بطريقة منتظمة .

وقد اهتم "أحمد القره مانلى" بالأسطول وأعلن الجهاد ضد السفن الأجنبية التى لا تدفع له الأتاوة ، كما قام بتدعيم سلطته وترسيخها لمواجهة كافة الاحتمالات والتهديدات التى تضمن عدم مهاجمة الشواطئ الليبية بواسطة السفن الأوربية من الخارج ، وإخماد كل محاولة لإثارة الفتن والتمرد ضد حكمه فى الداخل . . لذلك قام بإنشاء وتجديد الوسائل الدفاعية لولايته . فبدأ بتجديد أسوار طرابلس وتقويتها ، وشرع فى إنشاء الأبراج . وعنى بتزويد الحصون بمدافع من عيارات كبيرة ، وأرسل الأموال والهدايا إلى عاصمة الخلافة لشراء الأنواع الجيدة من الأسلحة .

وقد اتسمت علاقات "أحمد القره مانلى" مع الدول الأوربية بالعداء بسبب مهاجمته للسفن الأوربية فى عرض البحر المتوسط ، وفرض أتاوات عليها ، وكانت معظم الدول الأوربية تخضع لشروطه ضمانا لسلامة سفنها ، وكانت إنجلترا وهولندا من أوائل الدول الأوربية التى سارعت إلى دفع الأتاوة حتى تأمن على سفنها العاملة فى البحر مما أدى إلى حصوله على الأموال الكثيرة والغنائم .

وفى عهده هاجم الفرنسيون طرابلس بثلاثة عشر قطعة بحرية ردا على الإهانات التى ألحقها البحارة الطرابلسيون بالبحارة الفرنسيين ورغبة فى

إطلاق سراح أسراهم • ولكن الباشا لم يرضخ لمطالبهم رغم القصف الشديد الذى تعرضت له طرابلس من مدافع الأسطول الفرنسى •

وبالنسبة للنواحي العمرانية فقد استطاعت شخصية أحمد القره مانلى أن تحفر بصماتها على الحركة العمرانية تتجلى آثارها الباقية فى المسجد الجميل الذى يحمل اسمه ، والذى بدأ فى بنائه عام ١٧٣١ وانتهى منه فى عام ١٧٣٧ وألحق به مقبرة ومدرسة ، وفى البيوت والمخازن التى بناها فى القلعة هذا إلى جانب إمداده لمدينة طرابلس بالماء لنفع أهلها ، وقيامه ببناء "فسقية" لسقى أهل السفن على البحر •

والحق أن أحمد باشا كان من الولاة القلائل الذين خلفوا طابعهم المعماري على مدينة طرابلس •

ونظرا لبروز دور الأسرة القره مانلية عقدت العديد من الدول الأوربية، والولايات المتحدة معاهدات معها حتى يتمتعوا عن التعرض لسفنيهم فى نظير دفع الأتاوات الباهظة والهدايا الثمينة لهم مما أكد استقلاليتهم الواضحة عن العثمانيين وأثبت أن العلاقة معهم لا تزيد عن علاقة إسمية تنسم بالولاء للسلطان العثمانى ، وترتبط بالصلوات الروحية مع الدولة العثمانية ، واستمر أحمد باشا فى حكم ولاية طرابلس مدة ٣٤ عاما استطاع خلالها تثبيت حكم الأسرة القره مانلية فى ليبيا ، وتأكيد وحدة هذه البلاد وقد خلف "أحمد القرمانيلى فى الحكم ابنه "محمد باشا" (١١٥٨هـ/١٧٤٥م) فقد أجمع الناس عليه لما يتمتع به من سمعة طيبة ، يضاف إلى ذلك أنه ورث حكم البلاد الليبية بعد أن استقر أمرها ، وزادت إيراداتها ، وأصبحت مهابة الجانب من الدول الأوربية البحرية فقد تسارعت هذه الدول إلى عقد المعاهدات معه ودفع الأتاوات له • وكانت هذه المعاهدات تتم دون أخذ رأى الأستانة •

ومع ذلك فلم تخل فترة محمد باشا من فتن وثورات ، كان من نتيجتها اضطراب أمور البلاد وتعرض حياة الناس وأرزاقهم للخطر ، وانتشرت أعمال اللصوصية والسلب والنهب لدرجة أن ضج الناس ، واستصرخوا الباب العالي ، وزاد الطين بلة إنقسام الأسرة القره مانلية على نفسها مثل فتنة "أحمد بن حسن كخيا" صهر الباشا وإخوته ، ومؤامرة الألبان والأرناؤوط لخلع الباشا . وعلى الرغم من نجاح الباشا في إخماد هذه الثورات فقد اعتلت صحته وانتهى الأمر بوفاته في ٢٤ يوليو ١٧٥٤م وله من العمر ٤٥ سنة .

أما الحاكم الثالث من أفراد الأسرة القره مانلية فكان "على باشا" الذي تولى أريكة الحكم وعمره ثلاث وعشرون سنة ، وكان لحدثه ستة أكبر الأثر في مشاركة قادة الإنكشارية له في الحكم ، على أن أهم الأحداث التي عصفت بحكمه تمثلت في للمجاعة وانتشار الطاعون بين الأهالي وعجز الحكومة عن دفع مرتبات الجند والأساليب التعسفية التي لجأ إليها رجال الباشا خلال جمع الأموال من القبائل ، هذا بالإضافة إلى الأحداث التي ارتبطت بالشقاق العائلي بين أفراد الأسرة القره مانلية والخلاف بين "حسن القره مانلي" وأخيه "يوسف" الذي انتهى بمقتل الأول واستعانة بعض أفراد الأسرة بباشوات الجزائر وتونس ثم طرد الأسرة القره مانلية من الحكم وما صاحب ذلك من صراع من أجل عودتها إليه . كل ذلك كان له أثره على الحياة العامة في البلاد وانتهى الأمر بصدور فرمان سلطاني بتولى "يوسف بك" أمور الولاية (١٧٩٥) بدلا من أخيه "أحمد الثاني" الذي كان أحق منه بالولاية . ولتوضيح الوضع العام الذي كانت عليه ليبيا خلال هذه الفترة ، والأثر الذي خلفته الأحداث السابقة على أوضاعها الاقتصادية والبشرية والعمرانية فإن المؤرخين يتفقون على أن مدينة طرابلس قد كانت في أسوأ حال غداة استيلاء "يوسف باشا القره مانلي" على السلطة وكان عليه أن يواجه كثيرا من المتاعب في سبيل تأكيد حكمه وتوفير المال اللازم لمواجهة التزاماته العامة ومهما كان الرأي حول الطرق التي سلكها هذا الرجل في

الوصول إلى الحكم إلا أن هناك اتفاقاً على أن البلاد قد نعمت بشئ من الاستقرار والانفتاح على التطور الحضارى فى عهده . مما كان له أثره على الأوضاع الاقتصادية والعمرانية بالبلاد .

وقد أهتم "يوسف باشا" بتشجيع حركة الملاحة ، وإعادة تنظيم البحرية التى كانت تشكل المورد الرئيسى للبلاد ، كما أهتم بمتابعة الأحداث فى البحر المتوسط والصراع القائم بين إنجلترا وفرنسا ، وقام بتشجيع حركة القرصنة التى كانت تدر على خزائنه المال الذى يمكنه من تثبيت حكمه ، وخلال ذلك كانت علاقة يوسف باشا بفرنسا ودية ، مما يفسر لنا مساندته للحملة الفرنسية على مصر وترتيب أمر نقل الأسلحة والذخائر إليها من فرنسا بطريق ليبيا بعد تدمير الأسطول الفرنسى فى موقعة "أبى قير البحرية" مما أدى إلى استياء إنجلترا والدولة العثمانية أيضا من موقف يوسف باشا ، وفى الوقت الذى كان يريد فيه السلطان العثمانى إخراج الفرنسيين من مصر نجد يوسف باشا يساعد الفرنسيين على البقاء فى مصر . ونتيجة لاستياء الدولة العثمانية من ذلك الموقف عدل الباشا عن موقفه ، وحاول استرضاء السلطان مع الحرص على بقاء علاقاته الطيبة مع فرنسا . أما عن علاقة "يوسف باشا" بالولايات المتحدة فلم تكن طيبة نتيجة لتعرض السفن الأمريكية العاملة فى البحر المتوسط لاعتراض السفن الليبية ، وإجبارها على دفع الأتاوات . ونتيجة لذلك حاولت الولايات المتحدة معاقبة الباشا عن طريق حصار ميناء طرابلس وضربه بالقنابل ، ولكن ما حدث هو أن جنحت سفينة أمريكية تدعى "فيلادلفيا" على الشاطئ الليبى فى ٣١ أكتوبر ١٨٠٣ فأسرها جنود "يوسف باشا" بما عليها من بحارة ورفضوا إطلاق سراحهم إلا إذا تعهدت الولايات المتحدة بدفع الأتاوات التى تفرض على سفنها .

ونتيجة لقرارات مؤتمرى فينا (١٨١٥) وإكس لاشابن (١٨١٩) بتجريم عملية القرصنة البحرية وتحريمها توقفت الدول الأوروبية عن دفع الأتاوات

مما أدى إلى نضوب خزانة "يوسف باشا" مما دفعه إلى الاقتراض من الأجانب ، وفرض الضرائب على الأهالي واتباع أسلوب الشدة والبطش ضد معارضيه . وانتهى الأمر بتخليه عن الحكم لابنه على فى ربيع الآخر ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م .

وقد بذل "على القره مانلى" جهوده لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد وقام بإلغاء الضرائب التى فرضها والده .

ومع ذلك فقد استمرت الثورات ، نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وانتشار الفتن ، وعدم انتظام الأمور مما أدى إلى النهاية إلى القضاء على حكم الأسرة القره مانلية فى ليبيا تماما فى المحرم من عام ١٢٥١هـ الموافق ٢٦ مايو ١٨٣٥ ، وقيام الدولة العثمانية بوضع حد لهذه الأحوال المضطربة ، فهايت لذلك حملة كبيرة مكونة من ٣٢ سفينة بقيادة "مصطفى نجيب باشا" وصلت إلى طرابلس حيث قابلها الأهالي بكل مظاهر الحماس . وقد تمكنت هذه الحملة من الاستيلاء على كل القلاع والحصون والمواقع الاستراتيجية فى طرابلس وفرض الحكم العثمانى المباشر على الإقليم حيث قرأ "نجيب باشا" أمام أعضاء الديوان الفرمان السلطانى بعزل "على باشا" وبأنه يجب أن يذهب هو وأسرته ومن يريد أن يصحبه معه إلى الأستانة ثم استقبل قناصل الدول المعتمدين بالولاية ، وأبلغهم بذلك وبذلك أعلن الباب العالى نهاية الأسرة القره مانلية .

وهكذا حكمت الأسرة القره مانلية ولاية طرابلس حكما وراثيا لم تستطع خلاله تنمية أمور هذه البلاد أو المحافظة على شئونها مما أدى إلى انتشار الفوضى والثورات والحروب الأهلية والمجاعات حتى ضاق الأهالي ذرعا بحكم هذه الأسرة وتمنوا زوالها .

ثالثاً : عهد الولاة العثمانيين بعد انتهاء حكم أسرة القره مانلى (العهد العثماني الثاني) :

تولى شئون ليبيا فى الفترة بين ١٨٣٥-١٩١١ وهى الفترة التى يطلق عليها العصر العثماني الثاني ثلاثة وثلاثون والياً انصرف الولاة المتعاقبون خلال السنوات الأولى من هذه الفترة إلى إعادة السيطرة العثمانية المباشرة على البلاد ، وتدعيم سلطة الحكومة فى مدينة طرابلس والمناطق الداخلية ، هذا بالإضافة إلى تعقب شبيعة الأسرة القره مانلية المعزولة .

وقد واجهت الحكومة العثمانية خلال هذه الفترة صعوبات جمة تمثلت فى الموقف المعادى من زعماء الداخل مما تطلب منها حشد قواتها للقضاء على عصيانهم خاصة بعد خروج بعض المناطق على سلطة حاكم طرابلس فقد "اهتم نجيب باشا" أول وال عثمانى بعد انتهاء الأسرة القره مانلية بتصفية الموالين لحكم هذه الأسرة أو إعلان طاعتهم للحكم الجديد ، ومع أن "غومة المحمودى" أحد زعماء الدواخل قد بادر بإعلان طاعته للحكومة الجديدة ، ومساندة الموقف الموالى للحكم الجديد فإن والى التركى لم يطمئن إليه وأودعه السجن ، كما قام بحركات قمع واسعة النطاق فى المناطق المجاورة لمدينة طرابلس خاصة ضد أهالى الساحل الذين رفضوا تسديد ما عليهم من ضرائب ، وأظهروا رغبتهم فى التمسك بالحكم الذاتى ، وأرغمهم على الاستسلام بعد أن أوقع فيهم القتل والتكيد مما كان له أثره فى استسلام بقية المناطق المجاورة لطرابلس .

وقد سيطر على طرابلس خلال تلك الفترة جو عسكرى صارم تمثل فى سياسة القوة التى سلكتها الحكومة العثمانية .

وخلال تلك الفترة ازدادت الأوضاع سوءاً بعد أن انتشر مرض الطاعون فى ليبيا ، وارتفع عدد ضحاياه ، مما أدى إلى هجرة معظم السكان للبلاد .

ومع كل ذلك فقد عمل بعض حكام هذه الفترة أمثال "رائف باشا" على ترقية شئون البلاد . أما الباقون فقد كان معدل ولاية الواحد منهم أقل من سته فلا يكاد أحدهم يستقر في ولايته حتى يصدر فرمان بعزله وتولية غيره، لذلك كان الوالى يسعى بمجرد وصوله إلى البلاد فى جمع أكبر مبالغ ممكنه من الأموال لأنه يعلم أن بقاءه فى منصبه لن يطول . لذلك لم يهتم الولاية بأى عمل جدى فى الولاية ، كما صرفوا وقتهم فى إخماد الثورات التى انتسح نطاقها ، فقد تزعم "عثمان أغا" الثورة فى "مصراته" وأكد "عبد الجليل سيف النصر" سيطرته على فزان ، وقاد "غومة المحمودى" الثورة ضد الحكومة فى "يفرن" بالجبل الغربى هذا. إلى جانب ثورات الجند بشأن عجز الإدارة عن دفع مرتباتهم .

وقد نجحت هذه الثورات فى إجهاض محاولات الحكومة إعادة الاستقرار إلى البلاد ، وزاد الطين بلة تعرض البلاد للمجاعات بسبب قلة الأمطار وانتشار الجفاف، وتوقف الحصول على الاتاوات من السفن الأوربية .

ومع كل هذه المشاكل والصعوبات فإن بريق الأمل فى الإصلاح لم ينقطع ، فقد قام بعض الولاة بعدد من الأعمال العمرانية والتنظيمات الإدارية والإنشاءات العسكرية توضع فى سجل تاريخهم . فلما تولى "على عسكر باشا" (١٨٣٨-١٨٤٢) شئون ليبيا أتم ترميم المساجد ، وبناء دار جديدة للحكومة ، وعندما تولى "محمد أمين باشا" الحكم (١٨٤٢-١٨٤٧) اتبع سياسة التسامح مع خصومه فأطلق سراح المعتقلين وألزم الناس بالطاعة والإذعان ، وقد هيأت مدة حكمه الطويل الفرصة لإجراء بعض التنظيمات الإدارية التى شملت القضاء والإدارة والشئون المالية فتم تنظيم الأقسام الإدارية فى الولاية وأنشئت المجالس المحلية ، ووضعت السجلات المتنوعة،

وأعيد تنظيم الضرائب من حيث فرضها وجمعها ، ولعل من أبرز أعماله المتنوعة إنشاء المستشفى العسكرى بطرابلس .

وفى ولاية أحمد عزت باشا (١٨٤٨) التى تميزت بالهدوء فى بدايتها تم عمل إحصاء للسكان ، كما تم زيادة عدد أفراد الحامية وقد صرف هذا الوالى جهده إلى تحقيق التقارب مع تونس سعيا للوقوف فى وجه السياسة الفرنسية التى كانت ترمى إلى توطيد أطماعها فى الشمال الإفريقى .

وقد تميزت فترة عزت باشا بمعارضة التغلغل الأوروبى والوقوف فى وجه الأطماع الأجنبية .

وفى ولاية محمود نديم باشا (١٨٦٠) والتى بلغت سبع سنوات شهدت البلاد فترة من الهدوء والأمن والاستقرار وحسن الإدارة ، فقد اهتم هذا الوالى بتطوير الأوضاع العامة فى البلاد ، وتطوير مزارعها ومصنوعاتها . كما قام بعمل تنظيم إدارى جديد للبييا فأنشأ المحاكم لضمان العدل والمساواة بين الأهالى ، وفى عهده تم إنشاء المحاكم المدنية والجنائية والتجارية ، وفى عهده انشئ أول مطبعة فى طرابلس ، وصدرت أول جريدة بمدينة طرابلس باسم (طرابلس الغرب) وكانت تصدر بالتركية والعربية . وإلى جانب ذلك فقد نظمت إدارة البريد وتم توصيل طرابلس ببعض المناطق الليبية عن طريق التلغراف وتم بناء الأسواق ودور التخزين وفى عهده تم فتح بوابة جديدة لميناء طرابلس من الناحية الغربية لعمران تلك الجهة ، وتسهيلا لسبل الاتصال بين سكان المدينة والقرى المجاورة . كما اهتم الوالى أيضا بمحاربة بعض التقاليد السيئة فأبطل ما كان يجرى فى ليلة عاشوراء من قيام بعض الرعاع من العامة بحمل شبه رأس جمل يدورون به فى أزقه وحوارى البلاد .

وما من شك في أن طرابلس نعمت في عهد هذا الوالي بالكثير من الهدوء والاطمئنان ، فانتعشت فيها الحالة التجارية والاقتصادية بفضل منأبداه من رغبة في تطويرها والنهوض بها .

وفي عهد "الفريق على رضا" (١٨٦٧) الذي جمع في شخصه بين قيادة القوات العسكرية ومنصب الوالي تم تطوير ولاية طرابلس وتحسين أحوالها وتنفيذ بعض المشاريع الهامة مثل تسوية الطرق والمعابر في داخل المدن وخارجها وتنظيم شئون البريد ، ومد أسلاك التلغراف برا من طرابلس إلى الخمس ثم إلى الحدود التونسية ، وتشجيع حفر الآبار الارتوازية ، وربط الأودية ومدها بالترع والسواقي ، وتأسيس سوق العريزية والحديقة العمومية وإنشاء الساعة التي ما تزال قائمة حتى الآن بميدان الساعة بطرابلس ، والتي تعد من المعالم الأثرية الباقية التي توضح قدرة هذا الوالي على تجميل هذه المدينة وتحسين أحوالها لدرجة أنه حظى بتعاطف وإعجاب الأهالي .

وفي ولاية أحمد راسم شهدت طرابلس اهتماما واضحا وحركة واسعة من النمو والتطوير ، فازداد النمو في مبانيتها ، وتم تبليط شوارعها ، كما قام بحفر بئر للمياه لتسهيل حصول الأهالي على الماء .

وإلى جانب ذلك أنشأ أحمد راسم مستشفى للغرباء في عام ١٨٨٣ كما تم في عهده إنشاء الرصيف الذي عرف باسم رصيف سوق الثلاثاء بهدف حماية هذه المنطقة وأسواقها ومتاجرها من هيجان البحر .

لقد كان الأثر العمراني الذي خلفه أحمد راسم باشا على طرابلس واضحا ، ولا شك في أن أعماله العمرانية واهتمامه بمدينة طرابلس وتطويرها وتجميلها تضعه ضمن الولاة الذين تركوا أثرا في الحياة العامة بليليا ، فقد نعمت البلاد في عهده بنوع من الاستقرار وشهدت تطورا واضحا في كافة مرافقها ، وازدهرت بها الحياة الاقتصادية والتجارية .

وجاء بعد راسم باشا ، نامق باشا الذى استمر فى الاهتمام بالتجهيزات العسكرية ، ووجد صعوبة فى فرض التجنيد الإجبارى ومن الإنشاءات الهامة التى تمت فى عهده تأسيس مدرسة الفنون والصنائع وتأمين موارد المياه .

وفى عهد الوالى حافظ باشا تم العمل على تنظيم الإدارة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تعاقب على حكم ليبيا مجموعة من الولاة تفاوتت مدة حكمهم طولا وقصرا ومع ذلك لم يتركوا أى أثر فى الحياة العمرانية يذكر لهم .

ولعله من الطريف أن نذكر أنه بعد قيام الثورة فى تركيا وسقوط السلطان عبد الحميد استقبل أهالى طرابلس ذلك بترحاب كبير ورأوا أن الفرصة سانحة لحصول بلادهم على نوع من الاستقلال فقاموا بإجراء إنتخابات لاختيار ثمانية أعضاء يمثلون ولايتهم فى مجلس المبعوثان بالاستانة ، ولكن خاب أملهم بسبب سياسة الاتحاديين الذين اتبعوا الأسلوب المركزى فى الحكم وعينوا فى ليبيا موظفين غرباء لا يعرفون لغة أهل البلاد، وحاولوا فرض سياسة التتريك التى كانت إحدى السمات الأساسية لحكمهم .

وهكذا لم يرتبط الحكم العثمانى فى ليبيا بسياسة واضحة ومرسومة لحكم البلاد وتنميتها والأخذ بيدها ، بل كان هذا الحكم فى مجمله غير قادر على إدارة هذه البلاد بطريقة سليمة خاصة وأن كل هم العثمانيين كان جمع الضرائب فى وقت قلت فيه الأموال فى أيدى دافعيها . يضاف إلى ذلك أن الدولة العثمانية لم تقم بإصلاحات تذكر فى هذه الولاية لتحسين المواصلات أو التعليم أو للقضاء على الأوبئة والاهتمام بالصحة العامة ، فضلا عن ذلك فإن النظام الإدارى فى هذه البلاد صار موزعا بين رؤساء الأسر الكبيرة والشيخ ، وكان من هؤلاء السنوسيين الذين اختصوا بالأمور المحلية فى العديد من المناطق التى قامت فيها الزوايا السنوسية خصوصا فى فترة العهد العثمانى الثانى . فكان رجالات الدعوة السنوسية بمثابة همزة الوصل بين

العثمانيين والأهالي . فقد قبل الأهالي الزعامة السنوسية كممثلة لهم وناطقية باسمهم . واعترفت الحكومة العثمانية بالأمر الواقع وتقربت منه . فقد جاء أول اعتراف رسمي بالسنوسية في فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول (١٨٥٦) سمح فيه للسنوسيين بجمع ضريبة دينية من أتباعهم ، وأعفى زواياهم من الضرائب ، كما ثبت السلطان عبد العزيز (١٨٦١) هذه الامتيازات وسمح بأن تكون السنوسية "حمى" يمكن للناس أن تحتمى فيه . وفي نفس الوقت كان حرص السلطان عبد الحميد (١٨٧٦) على بقاء علاقات المودة مع السنوسيين . وفي نظير ذلك تكفلت الحركة السنوسية بمهمة جمع الضرائب من الأهالي في المناطق النائية ، كما اعترفت بفكرة الخلافة العثمانية والدعاء للسلطان العثماني على منابر المساجد يوم الجمعة على أساس أن الإسلام لم يفرق منذ ظهوره بين الدين والدولة لذلك فإنه يحق لآل عثمان الجمع بين السلطتين الدينية والزمنية ، وبذلك يصبح السلطان العثماني خليفة للمسلمين ويحق له تدبير شئون الدنيا للمسلمين إلى جانب شئون الدين . ونتيجة لذلك عظم شأن السنوسيين ، وزاد أتباعهم بين كبار رجال الدولة العثمانية وكان من أثر ذلك ازدياد سطوة السنوسية في برقة وطرابلس لدرجة أصبحت معها السلطة الفعلية دينية وزمنية بيد شيوخ الزوايا السنوسية . واستمرت الأمور على ذلك حتى ساءرت السلطان عبد الحميد الشكوك في نوايا السنوسيين نتيجة لوشايات بعض الأوروبيين ضدهم لدرجة أصدرت معها الدولة العثمانية أوامرها إلى موظفيها بجمع ضرائب على ما تنتجه أراضي الزوايا ولكن السنوسيين رفضوا ذلك بقوة مما جعل الحكومة العثمانية تعدل عن ذلك .

وعلى أي حال فإنه نتيجة لضعف الدولة العثمانية واضطراب أحوالها تطلعت إيطاليا للسيطرة على ليبيا ومهدت لذلك بتغلغل نفوذها الاقتصادي والثقافي فحصلت على امتياز بفتح فرع لبنك روما في كل من طرابلس

وبرقة عام ١٩٠٥ ذلك البنك الذى لم يقتصر دوره على الأعمال البنكية . بل نشط فى عمليات الرهن والتسليف مع الأهالى ، وإقراض الأموال لأصحاب الأراضى الزراعية ثم سلبها منهم ، كما فتحت إيطاليا المدارس المجانية فى ليبيا بقصد نشر الثقافة الإيطالية ، وأنشأت المستشفيات والملاجئ للمرضى والفقراء . وأنشأت مكتبا للبريد فى بنغازى وإلى جانب ذلك قامت بإرسال البعثات العلمية لاكتشاف المناطق الداخلية فى ليبيا ومسح أراضيها هذا فى الوقت الذى لم تقم فيه الدولة العثمانية بأى عمل جدى لوقف التوغل الإيطالى فى ليبيا .

ولكى تبرز إيطاليا أهدافها الاستعمارية فى ليبيا بدأت بالتنديد بسياسة الأتراك فى ليبيا ، وطالبتهم بضرورة إصلاح أحوال هذه البلاد ، والنهوض بها . وبعد أن تهيأت الأذهان أمام سيطرة الإيطاليين على ليبيا طالبت إيطاليا الدولة العثمانية فى سبتمبر ١٩١١ بعدة مطالب لها فى ليبيا هى :

- ١- خروج العساكر العثمانية من طرابلس وبنغازى ودرنة .
- ٢- تشكيل قوات عسكرية فى هذه المناطق تحت قيادة ضباط إيطاليين .
- ٣- أن تكون إدارة الجمارك فى ليبيا تحت أيدى موظفين إيطاليين .
- ٤- أن يتم تعيين والى طرابلس بموافقة إيطاليا ورضاها .

ولم تكتف إيطاليا بذلك بل وجهت إنذارا إلى الدولة العثمانية تنبئها فيه بعدم النهوض بليبيا ، وتجاهل رغائبها فيها ، ومعارضة مشروعاتها هناك رغم مصالحها الحيوية فى هذه البلاد ، هذا إلى جانب قيامها بتحريرى الأهالى على الرعايا الإيطاليين بخاصة ، وعلى الرعايا الأجانب على اختلاف جنسياتهم بعمامة مما جعلهم يخشون على حياتهم ، ويشرعون فى الهجرة من هذه البلاد . ونتيجة لذلك فإن الحكومة الإيطالية مضطرة حرصا على مصالحها وشرفها إلى إحتلال طرابلس وبنغازى إحتلالا عسكريا وقت

صدرت الأوامر إلى السفير الإيطالي في الأستانة بالحصول على رد من الحكومة العثمانية على هذا الإنذار في مدة أربع وعشرين ساعة وإلا فإن الحكومة الإيطالية مضطرة إلى إحتلال ليبيا .

وعند تحليلنا لهذا الإنذار نجد أنه يثير الدهشة والاستغراب ولانجد سببا واحدا معقولا من الأسباب التي وردت فيه يدعو إيطاليا إلى القيام بهذا العمل العدائي . فهل من المنطقي أن تهدد إيطاليا باحتلال المدن الليبية لأن الدولة العثمانية لم تعمل على النهوض بهذه البلاد . وهل من المنطقي أن تهدد إيطاليا بالاستيلاء على ليبيا لأن الدولة العثمانية لم تمنحها امتيازات إقتصادية ، تتناقض حقوقها في هذه البلاد .

وللإجابة على ذلك نجد أن إيطاليا استغلت ضعف الدولة العثمانية وانشغالها وسوء أحوالها في تحديدها والإقتراء عليها ، كما أنها أرادت أن تحول أنظار الشعب الإيطالي إلى الخارج حتى تبعده عن التفكير في مشاكل بلاده الداخلية .

وكان رد الدولة العثمانية على هذا الإنذار ضعيفا حيث حاولت التوصل من إتهامات إيطاليا لها ، وأظهرت حسن نيتها تجاه الإيطاليين ومشروعاتهم الاقتصادية في طرابلس وبرقة ، ودعت إلى إجراء مفاوضات بين البلديين بهدف تجنب الحرب، وحسم النزاع بينهما بالطرق السلمية مقابل أن تعطى إيطاليا مركزا ممتازا في ليبيا، كما قامت الدولة العثمانية بإرسال برقيات إلى الدول الأوروبية تطلب منها التوسط في الأمر ، ولكن إيطاليا رفضت كل هذه المحاولات ، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٩ سبتمبر ١٩١١ وبدأت في محاصرة طرابلس مدة ثلاثة أيام حتى سقطت بعد قتال غير متكافئ حدث خلاله مجزره بشريه تمثلت فيها أفطع أدوار الهمجية وبعدها تم للإيطاليين احتلال الموانئ والنقط الساحلية في ليبيا في أكتوبر ١٩١١ أما

بأقى المناطق فقد ظلت فى أيدى القوات الوطنىة التى وقفت للإيطالىين
بالمصرىاد .

وقد واجه المجاهدون الجيش الإيطلالى فى معارك طاحنة استبسلوا فىها
ولكن الفارق فى التسليح والإمكانات كان له أكثر الأثر فى حسم المعركة
لصالح إيطلاليا .

وبعد أن عجزت الدولة العثمانىة عن مد يد العون الفعلىة إلى الأهالى
وفشلت قواتها فى مواجهة الموقف إضطرت إلى عقد معاهدة "أوشى لوزان"
مع إيطلاليا والتى انسحبت بمقتضاها من لىبيا فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ وتركتها
لقمة سائغة للإيطلالين ، كما تركت أهلها يقاومون الجيش الإيطلالى بمفردهم
مقاومة عنيفة لأكثر من ثلاثين سنة .

وبهذه المعاهدة خرجت الدولة العثمانىة من لىبيا تاركة الزمامة
السوسىة تقف بمفردها فى مقاومة الاستعمار الإيطلالى مما كان له أكبر الأثر
فى تطور الموقف فى غير صالح اللىبيين ، هذا عن تاريخ لىبيا فى العصر
العثمانى وحتى سقوطها تحت براثن الاحتلال الإيطلالى وبقى لدينا فى هذا
الفصل التعرض لنظام الحكم العثمانى ولأحوال هذه البلاد الاقطنادىة
والاجتماعىة فى ظله .

١- نظام الحكم العثمانى فى لىبيا

كان لموقع هذه الولاية من الممتلكات العثمانىة ، وبعدها عن مقر
السلطة أكبر الأثر فى رغبة الحكومة العثمانىة إلى قصر مدة الولى مخافة
أن يستقل بالبلاد ، مما جعل الولة لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة لذلك لم
تشهد طرابلس خلال الحكم العثمانى أى سياسة متكاملة يمكن أن يطلق عليها
حركة عمرانىة . حقيقة أنه خلال فترات الهدوء والأمن تعاطمت بعض
الأعمال العمرانىة ولكنها كانت فردىة فقد اهتمت الدولة العثمانىة بإقليم

طرابلس الغرب عسكريا ولم تهتم به مدنيا ، كما اقتصرَت عناية بعض الولاة منه على بعض المدن الساحلية ولم تشمل المناطق الداخلية مما أضعف الإدارة العثمانية في الداخل ، وأدى إلى أضعاف الثقة بين الحاكم والمحكوم وتعكير صفو الحياة الهادئة في كثير من الأحيان ، وانحدار هيبة والى . وكثرة الفتن والثورات خاصة في مناطق القبائل . لقد أديرت ولاية طرابلس الغرب من قبل وال يساعده نائب يسمى "الكاهية" و"خازندار" يختص بشئون الخزينة ، إضافة إلى الكتبة ، والمستشارين ، وقاضى الجند ، والموظفين الإداريين ووكيل الجباية والخراج وإلى جانب هؤلاء كان القضاة الذين يرسلون من استنبول .

وقد قسمت ولاية طرابلس إلى قسمين الأول طرابلس ويضم المنطقة الغربية وفزان ، والثاني بنغازى ويضم المنطقة الشرقية . وقد مرت طرابلس بفترات قوة وفترات ضعف فعندما تكون سلطة الحكومة قوية تزدهر حالات الاستقرار وتتزايد الأعمال العمرانية ويتم بناء المساجد والمدارس وغيرها وعندما تصبح الحكومة ضعيفة تنتشر الثورات الداخلية ، ويصعب السيطرة على زمام الأمور وتسخر كل الجهود لإعادة النظام . ومع كل ذلك فقد نظر الأهالى للعثمانيين نظرة حمة الإسلام الذين دفعوا عنهم شر الهجمات الصليبية سواء من الإسبان أو فرسان القديس يوحنا .

وبالنسبة للضرائب وطريقة جبايتها فقد تم تنظيمها وفقا للأعراف السائدة ، والطرق المتفقة مع الشريعة الإسلامية ، فطبقت ضريبة العشر ، والخراج ، والمكوس الجمركية ، والضريبة الشخصية وضريبة الأملاك على العقارات والدواب .

وإلى جانب ذلك فقد شكلت غنائم الجهاد والحروب البحرية ركنا أساسيا فى إقتصاديات البلاد ، فكان المجاهدون المسلمون يغيرون على السفن الصليبية ، ويوزعون ما يغنمونه منها بعد إقتطاع الخمس للحكومة .

٢- مظاهر الحياة الاقتصادية فى ليبيا خلال الحكم العثمانى

أ- الزراعة

انقسمت الفلاحة فى ليبيا إلى قسمين قسم بشمل أصحاب البساتين الكبيرة والأراضى المجاورة لطرابلس وأصحاب الآبار والمياه ، وكان هؤلاء يتقنون الزراعة وخدمة الأرض ويزرعون الحبوب بكميات وافرة كلما توافر المطر، وكان إنتاجهم يزيد عن حاجات الأهالى ، ويصدر الفائض منه إلى موانئ إسبانيا عن طريق البحر . وإلى جانب ذلك فقد كان هؤلاء يزرعون كميات وافرة من الثمار وأنواع الفاكهة والحمضيات وأنواع عديدة من الزيتون .

أما القسم الآخر وهم أصحاب الأراضى من العزب الذين بأنفون العمل بالزراعة مع أن أراضيه كانت جيدة وفى غاية الخصب ، ونظرا لعدم تطوير أساليب الزراعة البدائية فى ليبيا وغيبة سلطة الحكومة وعدم اهتمامها بأمور الفلاحين مال العديد من الأهالى إلى التجارة أكثر من ميلهم إلى الزراعة .

ب- التجارة الداخلية

كان يوجد بمدينة طرابلس عدة أسواق نذكر منها :

- سوق الربع وكان يعد أشهر الأسواق بالمدينة ، وهو على شكل أربعة صفوف ، وعلى كل جانب من هذه الصفوف أقيمت دكاكين وبسطات متراصة تحوى مختلف السلع والبضائع مثل اللآلىء والذهب والجواهر والتوابل والعطور النادرة وغيرها من المنتجات الشرقية .
- سوق النخاسة وكان يباع فيه العبيد السود والإماء الرقيقات .
- سوق البن وهو مكان مكتظ بالمقاهى ولا يقدم فيه غير شراء القهوة ، وكان يقصده الأتراك غالبا ليرتشفوا فيه بعض فناجين القهوة .

- سوق الترك وكان يقوم التجار الأتراك والعرب فيه ببيع بضائعهم فى متاجرهم الصغيرة به ، وهى سوق صغيرة بها دكاكين ذات واجهات زجاجية يستطيع المرء أن يشتري فيها معظم ما يريد . ومع أن طبيعة هذا السوق شرقية فإن أغلب الحاجيات المعروضة للبيع كانت أوربية الصنع .

- سوق التريزية وفيه يركض النساجون لبيع أقمشتهم حيث يجرى المزاد العلنى ، وفيه يجلس اليهود والمالطيون لخياطة ، وبيع الأنسجة المختلفة .

وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك أسواق للبقالة والملابس النسائية والحريرية والأواني النحاسية والحدادة والنجارة والخبز والخضار والنعال والبنادق والمصوغات الذهبية والفضية هذا بالإضافة إلى السوق الأسبوعية المسماة باسم سوق الثلاثاء والذى كان يجتمع فيه العديد من الأهالى من أجل البيع والمبادلة وتعقد فيه الصفقات .

ج- التجارة الخارجية

وعلى الرغم من أن التجارة الخارجية فى هذه الفترة كانت محدودة ، فقد ظلت مدينة طرابلس على صلتها البحرية ببعض المدن الأوربية خاصة إيطاليا كما ظلت أيضا محطة رئيسية لقوافل الحجيج الكبيرة الوافدة من الغرب إلى الشرق ، والعائدة من الغرب إلى الشرق . وقد كان وصول هذه القوافل الكبرى إلى طرابلس من المشاهد الرائعة السنوية ، كما كانت إقامتها عدة أيام بها فرصة لنشاط علمى وتجارى كبير حيث كانت تشتري الحرير الدمشقى الإيطالى والمصنوعات الزجاجية البندقية وغيرها من المستوردات المتوفرة فى أسواق طرابلس ، وتبيع ما تحمله من خيوط القطن والبن والعقاقير والتوابل وغيرها من الأشياء المجلوبة من الشرق والغرب وكان الميزان التجارى مع أوربا فى عهد الأسرة القره مانلية يميل غالبا لصالح طرابلس إذ أن قيمة صادراتها كانت تزيد بواقع الثلث عن الواردات .

وإلى جانب ذلك فقد كان هناك نشاط تجارى مع بعض المناطق الأفريقية أمثال تومبكتو وبورنو ، فقد كان يأتى منهما بعض المصنوعات اليدوية منها البسط والأحزمة الحمراء ، كما كان يجرى تصدير الصوف الممتاز وجلود الماعز والضأن المدبوغة ، والفواكة المجففة وبعض التوابل هذا إلى جانب القمح والشعير والأبقار والأغنام .

د - الصناعة

مارس السكان الصناعة التى كانت متوارثة من العهود السابقة وقد برزت فى ولاية طرابلس الغرب صناعة المنسوجات والدباغة وكانت لها أسواقها الرائجة داخليا وخارجيا .

٣- مظاهر الحياة العلمية والثقافية فى ليبيا خلال الحكم العثمانى

من الصعب التحدث عن حياة علمية وثقافية مزدهرة فى المرحلة المعروفة باسم العهد العثمانى الأول وهى المرحلة التى تمتد من استرداد طرابلس من الإسبان ١٥٥١ حتى قيام الأسرة القره مانلية ، فتؤكد المصادر عدم الاهتمام بأى نوع من أنواع النشاط الثقافى والعلمى خلال هذه الفترة ، خاصة وأن الحكام أنفسهم كانوا من طبقة لا صلة لها بالعلم وإنما كانوا فئة من المغامرين والبحارة الذين تمكنوا من الوصول إلى مراكز السلطة ، وقد أدى إهمال شأن العلم والعلماء إلى إنحدار المستوى الفكرى بين الأهالى الذين سيطرت عليهم الخرافات ، ومالوا إلى التصوف ، والاعتقاد فى كل من ادعى الولاية بحق أو بغير حق ، ومع ذلك فقد كان للكتاتيب والزوايا دورها فى نشر التعليم الدينى ، وبالنسبة لعصر الأسرة القره مانلية فقد بنى أحمد القره مانلى مدرسة كبرى كانت ذات أثر ملموس فى إنعاش الحياة العلمية فى البلاد .

وبالنسبة لمظاهر النهضة العلمية خلال العصر العثماني الثاني فتتصدر في جهود أحمد باشا راسم في تطوير حركة التعليم والوقوف في وجه المدارس الأجنبية من إيطالية وفرنسية والإرساليات التي كانت تسعى إلى اجتذاب العناصر المحلية وصبغها بثقافتها .

وقد اشتهر من فقهاء الإسلام في طرابلس خلال هذه الفترة الفقيه "أبى على الحسن بن موسى بن معمر الهوارى الطرابلسى" وأحمد بن عبد الحميد اليربوعى كما تتحصر في جهود نامق باشا الذى تأسست مدرسة الفنون والصنائع فى عهده ، وصدرت فى عهده جريدة الترقى لصاحبها "الشيخ محمد البوصيرى" ومجلة الفنون لصاحبها "داود أفندى" وقد حملت هذه الصحف لمحات من الروح الثقافية التى كانت سائدة بين المثقفين فى ذلك الوقت ، وعبرت إلى حد كبير عن المشاكل والقضايا التى تشغلهم وأسهمت بشكل واضح فى تطوير الحركة الثقافية فى البلاد .

وفى جهود الوالى حافظ باشا الذى شهد تطور التعليم فى عهده دفعة كبيرة إلى الأمام فأسس دارا للمعلمين ، ومدرستين كبيرتين ، ومدرسة للبنات، وإلى جانب ذلك فقد أسس العديد من المدارس الابتدائية فى بعض المناطق الليبية .

ولم تقتصر مظاهر الحياة الثقافية والعلمية على الولاة العثمانيين بل قامت إيطاليا بإنشاء العديد من المدارس وتمويلها فأنشأت مدرسة فنية تجارية عالية ، ومدرستين ابتدائيتين واحدة للبنين ، وأخرى للبنات ، وروضة أطفال للبنين وأخرى للبنات ، وكانت للجالية اليهودية أيضا مدارسها .

وهكذا يتضح أن كل محاولات الدولة العثمانية لتنظيم شئون ليبيا لم تؤت كلها بالمرجو منها ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها :

١- أن العثمانيين سيطروا على المناطق الساحلية فى ليبيا ولم يهتموا بالدواخل ، وعلى هذا أهملت المناطق الداخلية ولم تلق من الحكومة العثمانية إهتماما واضحا .

٢- أن أغلب مدة الولاة العثمانيين فى ليبيا كانت قصيرة لذلك انشغل معظمهم بتحقيق مصالحهم الذاتية دون الاهتمام بمصالح الأهالى .

٣- كثرة الحروب الداخلية خاصة فى عهد الأسرة القره مانلية وانتشر الأوبئة خاصة مرض الطاعون ، وعدم نجاح الحكومة فى السيطرة عليه ، وخاصة وأن اهتمامها بالنواحي الصحية كان ضئيلا .

٤- الإجحاف فى فرض الضرائب على الأهالى ، وسوء طريقة تحصيلها منهم .

هذا إلى جانب أن العثمانيين لم يتمكنوا من خلق روح الولاء لهم فى ليبيا خاصة وأن أهل ليبيا تمسكوا بالولاء للروح العويبة بدلا من الولاء للعثمانيين خاصة وأن بلادهم تعرضت للكثير من حالات النهب على يد الولاة العثمانيين والمقربين منهم ومع كل ذلك فقد استفاد أهل هذه الولايات فى تقوية الحياة الدينية الإسلامية خاصة وأن الحكام العثمانيين حافظوا على المشاعر الإسلامية للمواطنين العرب المسلمين فشاركوهم فى الاحتفالات الدينية ، ومراعاة الشعائر الإسلامية هذا بالإضافة إلى المحافظة على عروبة وإسلام هذه المناطق من الأطماع الصليبية .

الفصل الثالث

تونس تحت الحكم العثماني

كانت تونس الخضراء مقرا للولاة العرب في المغرب ، كما مثلت دورا بارزا خلال حكم الأغالبة فالعبيدين فالحفصيين .

وبعد أن أدار الفلك دورته ، وكثر الزمن عن أنيابه تتنازع تونس الفوضى ، وأصبح الضعف والتفكك السياسى إحدى سماتها البارزة خاصة بعد اعتلاء "محمد بن الحسن الحفصى" العرش فى عام ٨٩٩هـ / ١٤٩٣م حيث خرجت مدينة القيروان والعديد من المدن من تحت سيطرته ، وفى أعقاب وفاته تتنازع الإسبان والعثمانيون السيطرة عليها ، وتمكن الإسبان من الاستيلاء على بعض ثغورها .

وبعد أن دخلت الجزائر فى حوزة العثمانيين كان من الضرورى أن تكون وجهة الأسطول العثمانى تونس لتكون كقاعدة عمليات إضافية للعثمانيين خاصة وأن الإمبراطور شارل الخامس ملك إسبانيا كان قد تحالف مع فرسان القديس يوحنا فى مالطة وطرابلس ضد المسلمين .

ونتيجة لذلك رأى السلطان سليمان القانونى أنه من أجل تأمين قواعد قواته فى البحر المتوسط ، وترسيخ وجودها فى الجزائر لابد من السيطرة على تونس ، وشجعه على ذلك أن أحد المطالبين بعرش الحفصيين فى تونس قد لجأ إلى الأستانة طالبا المساندة العثمانية لاستعادة عرشه . وبعد أن هبأ السلطان الأمر لذلك استدعى "خير الدين برباروسا" إليه فى إستانبول فى عام ٩٤٠هـ / ١٥٣٣م ، وعهد إليه بإعداد العدة لفتح تونس واسترجاعها من أيدي الإسبان ، وتحويلها إلى ولاية عثمانية قبل أن يسبقه الإمبراطور شارل

الخامس في الاستيلاء عليها . وفي أعقاب حصول برباروسا على الدعم الكامل والإمدادات اللازمة من السلطان توجه بالأسطول العثماني المؤلف من ثمانين سفينة وثمانية آلاف جندي إلى منطقة "بنزرت" في غرب تونس حيث حظى هناك باستقبال طيب من الأهالي ، ومن "بنزرت" توجه الأسطول العثماني إلى منطقة "حلق الوادي" في عام ٩٤١هـ / ١٥٣٤م ودخل "خير الدين" بقواته إلى العاصمة التونسية التي تركها حاكمها "الحسن الحفصي" وفر هاربا مستجدا بأعراب الصحراء . وفي أعقاب ذلك أعلن "خير الدين" نهاية حكم الحفصيين ، كما أعلن تبعية تونس للدولة العثمانية ، ووجوب الطاعة له بحكم كونه ممثلا للسلطان العثماني مما قلب موازين الأمور ، وزاد من حدة الصراع الحربي بين العثمانيين والإسبان الذين كانوا يدركون أهمية تونس العسكرية ، وتحكم موانئها في المواصلات البحرية في منطقة البحر المتوسط، وتوسطها بين الجزائر وطرابلس ، وقربها من إيطاليا ، ومجاورتها لجزيرة مالطة . ومع كل ذلك فإن الأمر لم يستقر لخير الدين تماما فسرعان ما واجه العديد من المشاكل من أهالي تونس الذين تمردوا عليه نتيجة للتطبيقات التي أدخلها في بلادهم . ومن أجل حفظ النظام والأمن وزع "خير الدين" قواته في كافة أنحاء البلاد . وبينما كان "خير الدين" يوطد سلطانه في تونس لجأ "الحسن الحفصي" إلى "شارل الخامس" ملك إسبانيا طالبا العون ضد "خير الدين" والعثمانيين . وقد استجاب "شارل الخامس" لمساندة "الحسن الحفصي" ، وكلف قواته بوضع الخطط العسكرية للاستيلاء على تونس واستعادة التحكم في المواصلات البحرية في البحر المتوسط .

وفي ذي القعدة ٩٤١هـ / مايو ١٥٣٥م أقلعت حملة عسكرية من برشلونة مكونة من ٤٥٠ سفينة ، ٢٦٥٠٠ رجل ، واتجهت إلى تونس حيث انضم إليها "الحسن الحفصي" بثمانية آلاف رجل وعلى الرغم من المقاومة الشديدة التي واجهتها قوات شارل فقد تمكنت من الاستيلاء على تونس ، مما اضطر "خير الدين" إلى الانسحاب إلى الجزائر .

وبعد أن دخل "الحسن الحفصى" مدينة تونس أباح البلاد لعمليات السلب والنهب والانتقام لمدة ثلاثة أيام ، وفى أعقاب ذلك وقع "الحسن الحفصى" مع "شارل الخامس" معاهدة تخطى خلالها عن "حلق الوادى" و"قرطاجنه" و"مدن عنابه" و"بنزرت" و"المهدية" للإسبان ، كما منحهم حق الإقامة والتجارة وممارسة شعائرهم الدينية دون أى تضيق .

وبذلك أصبحت تونس تحت السيادة الإسبانية المطلقة ، وتولى "الحسن الحفصى" حكمها باسم شارل الخامس مما كان له أثره السلبي لدى العثمانيين ومجاهدى شمال أفريقية .

وقد رد "خير الدين" على ذلك بغارة مفاجئة على "جزر البليار" واستولى منها على ستة آلاف أسير وعاد بهم إلى قاعدته فى الجزائر .

وخلال ذلك ثار أهالى تونس على بنى حفص لتواطئهم مع "الإمبراطور شارل الخامس" واندلعت عدة ثورات داخلية ضدهم اضطر بعدها "الحسن الحفصى" إلى الرحيل عن تونس طالبا المساعدة من أوروبا ، وفى هذه الأثناء ظهر قائد بحرى من العثمانيين هو "درغوث باشا" واستطاع أن يتخذ من طرابلس قاعدة عسكرية من قواعد الجهاد الدينى البحرى فى شمال أفريقية ، واستولى على ميناء قفصة فى عام ١٥٥٦م وتوغل فى الداخل حتى وصل القيروان واحتلها ، وأقام فيها حامية فى عام ١٥٥٨م . ولكن ظل الإسبان يسيطرون على سواحل تونس بمعاونة عملائهم من الحفصيين .

وخلال ذلك رأى السلطان سليمان القانونى ضرورة الاستيلاء على مالطة نظراً لأهميتها فى الصراع العسكرى بين العثمانيين والإسبان حول تونس ، فأرسل أسطولا ضخما يحمل ثلاثين ألف جندى تحت قيادة "مصطفى باشا" لمحاصرة الجزيرة ، ولكنه لم يتمكن من دخولها . فبعد حصار أربعة أشهر تكبد العثمانيون خسائر كبيرة فى الرجال والعتاد ، وارتدوا على أعقابهم .

واستمرت الأحوال فى تونس كما هى حتى تولى "علج على" أريكة الحكم فى الجزائر فقاد حملة لتخليص تونس من الحكم المتعاون مع الإسبان نجح خلالها فى هزيمة القوات الحفصية ودخول تونس فى نهاية عام ٩٧٧هـ / ١٥٦٩م حيث أخذ البيعة للسلطان العثمانى .

ونظراً لأهمية موقع تونس عمل "علج على" على تقوية حاميتها قبل مغادرته لها فترك بها جيشاً مكوناً من خمسة آلاف رجل موزعين على عدة كتائب سميت بالأوجاق يحكمها جميعاً قائد باسم "أوجاق باشى" كما تم تعيين القائد "رمضان" حاكماً عاماً لتونس ، وبعدها غادر "علج على" تونس متوجهاً إلى الجزائر فى رمضان ٩٧٩هـ / ١٥٧٠م .

وبعد معركة ليبانتو البحرية ٩٧٩هـ / ١٥٧١م التى هزم فيها العثمانيون ودمر أسطولهم سارعت إسبانيا للاستيلاء على تونس ونجحت فى ذلك خاصة وأن حاميتها كانت قليلة العدد بالنسبة للقوات الإسبانية ، كما استباح الإسبان "جامع الزيتونة" ونهبوا خزائن الكتب الموجودة به . ونتيجة لذلك أرسلت الأستانة أسطولاً مكوناً من ثلاثمائة مركب مشحونة بالجنود ، لاستعادة تونس وإحياء روح الجهاد بين أهلها .

وقد تمكن "سنان باشا" والقبطان "علج على" من استردادها فى عام ١٥٧٤م ، وإيادة الحامية الإسبانية هناك ، وإنهاء حكم الحفصيين المتعاونين معهم . وبذلك استطاعت الدولة العثمانية تحرير تونس من الإسبان ، وإعادتها إلى رحاب الكتلة الإسلامية .

وقبل أن يغادر "سنان باشا" تونس عمل على تنظيم شئونها ؛ وكان من أهم تنظيماته توفير قاعدة عسكرية تتمركز بها فترك أربعة آلاف جندي إنكشارى ممن كانوا برفقته لحماية هذه البلاد ، كما كون فيها إدارة كانت فرقة الإنكشارية مدار قوتها ، وأعضاؤها من المجلس الذى يرأسه الباشا ممثل الدولة العثمانية يساعده ديوان استشارى مكون من كبار الضباط

والمستولين ، وعلى رأس كل هؤلاء الباشا الذى كان يطلق عليه الأغا أو الباي وبعد أن نظم "سنان باشا" أمور تونس غادرها إلى استنبول ومنذ ذلك التاريخ تتابع على حكم تونس عدد كبير من البايات كان أشهرهم "عثمان باي" الذى حاول النهوض بالبلاد و"يوسف باي" الذى نهض بالنواحي التعليمية .

وظلت تونس يحكمها الولاة حكما مباشرا ، ويتوارثها أبناؤهم أحيانا وخلال الربع الأخير من القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر شهدت ولاية تونس اضطرابات ناتجة عن التنافس بين القادة على الاستئثار بالسلطة، وزاد من هذه الاضطرابات قيام حرب بين ولايتي تونس والجزائر ثم التنازع على الحكم فى تونس واستجداد أفراد الأسرة المرادية بالجزائريين .

وفى وسط هذه الاضطرابات تمكن "حسين بن علي" أحد رؤساء الجند من الاستيلاء على الحكم فى عام ١٧٠٥م وتأسيس الأسرة الحسينية التى حظيت بترحيب الأهالي وقواد الجند . وقد استطاع "حسين بن علي" أن يعيد هبة الحكومة، ويقضى على نفوذ العصبيات المسلحة ، وأنشأ جيشا قويا .

وتصرف البايات الحسينيون كمستقلين فى شئونهم عن الدولة العثمانية، فعقدوا المعاهدات وأعلنوا الحرب دون الحصول على موافقة السلطان ، واكتفى السلطان بالولاء الإسمى وبالذعاء له فى المساجد خلال خطبة الجمعة وضرب السكة باسمه .

وفى أوائل القرن التاسع عشر بدأت الدول الأوروبية تعقد مع تونس علاقات تجارية وسياسية ، وأخذ البايات يسرون فى طريق الإصلاح .

ونتيجة لبذخ بعض البايات وانغماسهم فى الترف ومحاولة ظهورهم بمظهر الحكام العصريين واجهت تونس مصاعب مالية ، وتراكت الديون عليها . وعلى سبيل المثال نذكر أنه فى عصر "أحمد باي" ١٨٣٧-١٨٥٥

أنفق الكثير من الأموال في بعض المشروعات العمرانية والإصلاحات ، وفي عمليات البذخ والترف واقتناء التحف مما أدى في نهاية الأمر إلى التوسع في الاستدانة ، ووقع تونس فريسة في أيدي الدول الأوروبية وإقحام الأجانب في شئون البلاد الداخلية بحجة القيام بالإصلاحات التي أرادها الباي ، وإجبارها على إصدار ما يسمى "بعهد الأمان" الذي أعطت معظم نصوصه مزايا عديدة للأجانب منها حق العمل والملكية في تونس . حقيقة أن هذا العهد شمل في نصوصه العديد من المنافع ، ولكن ضرره على التونسيين كان أكثر من نفعه .

وبعد أن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر ازداد عزمها على احتلال تونس رغبة منها في منع قيام نظام في تونس يهدد إحتلالها للجزائر . وقد شجعها على ذلك تأييد كل من ألمانيا وبريطانيا لها . فقد رغب المستشار الألماني "بسمارك" في إبعاد فرنسا عن التفكير في هزيمتها في الحرب السبعينية وصرف أنظار الفرنسيين عن الأكراس واللورين . وعن فكرة الانتقام لهزيمتهم بتأييد جهود فرنسا الاستعمارية خارج أوروبا .

أما عن إيطاليا فإنها اعترضت على تغلغل النفوذ الفرنسي في تونس وقاومته ، وبدأت حملة دعاية قوية ضد فرنسا خاصة وأن تونس كانت محط أنظار الإيطاليين خاصة وأن هناك معاهدة بين إيطاليا والباي عقدت في علم ١٨٦٨ كان من أهم بنودها صون مصالح الإيطاليين في تونس والاحتفاظ بجنسيتهم هناك يضاف إلى ذلك أن المسافة بين صقلية الإيطالية وتونس لا تزيد على سبعين ميلا .

ولما بدا لفرنسا ضرورة الإسراع لاحتلال تونس بحجة أنها إمتداد طبيعي للجزائر ، اتخذت من عبور القبائل التونسية لحدود الجزائر ذريعة لضم تونس إليها . فأرسلت قواتها في مايو ١٨٨١ إلى قرب العاصمة التونسية ، وأعلنت أن غرضها هو إقرار النظام ، ولكنها ما كادت تصل إلى

العاصمة حتى أجبرت الباي على عقد "معاهدة باردو" في ١٢ مايو ١٨٨١ والتي أعلن الفرنسيون في أعقابها الحماية على تونس بحجة المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار . وإلى جانب ذلك فقد كبلت فرنسا تونس بالأغلال وأصبح المقيم الفرنسي في تونس هو صاحب الكلمة العليا ، وتولت فرنسا تمثيل تونس ، ورعاية مصالحها في الخارج .

وقد شملت الحماية الفرنسية جميع المرافق في تونس ، فانتشر الموظفون الفرنسيون في المراكز الحكومية بتونس كما تحولت الكثير من الأراضي الزراعية إلى إقطاعات تمنح للمستوطنين الفرنسيين ، وإلى جانب ذلك قام الفرنسيون بتجنيد المواطنين التونسيين وإعطائهم الجنسية الفرنسية ، كما حاولوا قطع صلاتهم الثقافية بالعالم العربي ، وبحضارتهم الإسلامية وذلك بتأسيس نظام تعليمي يقتلع الشبان من جذورهم الثقافية . ونتيجة لذلك بدأت الحركة الوطنية في تونس في شكل حركة إسلامية ، وكانت "مدرسة الزيتونة" معقلا لمقاومة السياسة الفرنسية ، كما بقي مسجدها حارسا للتراث العربي الإسلامي بالإضافة إلى أنه ظل مركزا ثقافيا ودينيا .

وظلت فكرة تقوية الروابط مع الجامعة الإسلامية التي كان يرددها السلطان العثماني "عبد الحميد" ملتقى أفئدة التونسيين ، ثم تبلورت الحركة الوطنية بعد ذلك حتى اضطرت فرنسا إلى الجلاء عن تونس والاعتراف باستقلالها في ١٧ مايو ١٩٥٦ .

نظام الحكم العثماني في تونس :

تمت أول محاولة لتنظيم إدارة تونس على يد "سنان باشا" عقب فتحها عام ١٥٧٤م ، وكان قاعدة هذه التنظيمات هو الجيش الإنكشاري . فقد ترك سنان باشا أربعة آلاف جندي إنكشاري في تونس لحمايتها ، وأسند حكمها إلى باشا تابع للجزائر بلقب أمير الأمراء . وكان "حيدر باشا" أول أمير للأمراء تونس وكان يسانده ديوان للمشورة . كما استحدث "سنان باشا"

منصب أمير اللواء بهدف حفظ الأمن ، وعين قاضيا للأحكام الشرعية ، كما عين جابيا بلقب بالباي .

وإلى جانب ذلك فقد قسمت تونس إلى ولايات ومناطق عسكرية عين على رأس كل منها ولاية عسكريون . ولكن هذا النظام لم يستمر طويلا فسرعان ما سيطر الجند على الأمور ، وقاموا بذبح أعضاء الديوان وإنهاء حكم أمير الأمراء ، واستحدث نظام الدايات الذي استمر قائما فى تونس حتى عام ١٦٤٠م ، وبعدها استطاع أحد حكام الأقاليم وهو "مراد بك" أن يخضع حكومة الداي لنفوذه ويقوم بتأسيس "الأسرة المرادية" وأن يحصل على لقب باشا من الباب العالي . وقد ظلت هذه الأسرة تحكم تونس حتى عام ١٧٠٢ حتى تمكن "حسين على" أحد ضباط الإنكشارية من القضاء على هذه الأسرة ، وتأسيس "الأسرة الحسينية" التى بدأ حكمها فى عام ١٧٠٥ واستمر حتى عاصر مرحلة الاحتلال الفرنسى لتونس ، ومما يذكر فى هذه الأسرة أنها حافظت على الطابع العثمانى فى الحكم ، من حيث الاعتماد على طبقة الإنكشارية ، واتخاذ المذهب الحنفى مذهباً رسمياً بدلاً من النظام المالكى الذى يتبعه معظم الأهالى .

وعن موارد الدخل فى تونس وطرق الصرف منها ، فلم تفرض الدولة العثمانية على تونس أموالاً تدفع لخزنتها كما كان يحدث مع باقى الولايات ، بل كان كل ما يفرض عليها هو إرسال كمية من الزيت بقصد إنارة المسجد الكبير فى الجزائر .

وكانت الضرائب التى تجبى من الأهالى تستخدم فى الصرف على مصالح الولاية ، وعلى أوجه الإنشاء والتعمير والرواتب والمخصصات ، وتجهيز الحملات .

مظاهر الحياة الاقتصادية في تونس خلال الحكم العثماني :

تمثلت هذه الحياة فيما يقوم به السكان من أعمال الزراعة والصناعة والتجارة وبصورة عامة يمكن القول أن تونس كانت تعتمد على الزراعة أكثر من غيرها من الولايات الأخرى خاصة وأن طبيعتها المناخية وتربتها الصالحة للزراعة قد ساعدت على ذلك . وقد ارتبطت الزراعة في تونس بطبيعة ملكية الأرض وتقسيمها فكان هناك الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن ، وكان هناك الأراضي التي تصدر من القبائل وتمنح لكبار الموظفين كما كان هناك الأراضي التابعة لقبائل معينة تمارس فيها نشاطها الزراعي والرعي .

وكانت الحبوب والخضر والفواكة أهم منتجات تونس وقد ساهمت هذه المحاصيل بنصيب كبير في حركة التجارة الداخلية والخارجية . فقد نشطت حركة التجارة بين الولايات المغربية وبعضها البعض . وبالنسبة للصناعة فقد تميزت تونس بصناعة المنسوجات الحريرية والنقش على الرخام والجبس .

مظاهر الحياة العلمية والثقافية في تونس خلال الحكم العثماني :

شهدت تونس خلال العصر العثماني نفس المظاهر التعليمية والثقافية التي كانت موجودة قبله ، فقد تم الاهتمام بعلوم القرآن والفقه والسنة النبوية والأدب والنحو والصرف وكان لجامع الزيتونة اليد الطولى في ذلك . كما شهدت هذه الفترة انتقال العلماء من منطقة لأخرى .

وكان نظام الكتاتيب النظام السائد خلال هذه الفترة وكان التلاميذ يتلقون فيه العلوم الدينية وأصول النحو واللغة العربية .

وكان يطلق على الكتاب في المناطق الحضرية كلمة "مسجد" وهي تحريف لكلمة مسجد ، وكان يوجد ذلك "المسجد" قرب الجامع وأحيانا يكون

جزءا منه . ويوجد كل من المسجد والمسجد في كل حي عند نهاية الشارع وتقاطع الطرق ، ويكون على مكان مرتفع نظرا لرفعه شأن القرآن الذي يتعلمه التلاميذ فيه .

وإلى جانب ذلك فقد أسس الحفصيون في تونس العديد من المدارس التي ساعدت على إحياء المذهب المالكي .

ومن أبرز علماء تونس خلال هذه الفترة "الشيخ محمد بن أبي الفضل خروف الأنصاري التونسي" (ت ٩٦٦هـ / ١٥٥٨م) ومحمد بن سلامة خطيب جامع الزيتونة في تونس (ت ٩٩٣هـ / ١٥٨٥م) .

الفصل الرابع

العثمانيون ومراكش

إن مراكش ذاك القطر العربي الإسلامي الذي يحرس الجناح العربي في الغرب من الوطن العربي تسلمت زمام الحكم فيه أسرة شريفة هي الأسرة السعدية منذ أوائل القرن السادس عشر واستمرت تحكم حتى منتصف القرن السابع عشر .

وعلى الرغم من نجاح العثمانيين في الاستيلاء على الجزائر وليبيا وتونس ، وبالرغم من موقع مراكش المهم عسكريا بالنسبة للعثمانيين خاصة وأن سواحلها تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي ، كما أنها تقترب من إسبانيا من ناحية بوغاز جبل طارق . فقد ظل هذا الإقليم بمنأى عن السيطرة العثمانية التي حاولت إدماجه في بقية أقاليمها كما حدث لبقية إقلايم العالم العربي ، ولكن مراكش استطاعت الاحتفاظ بشخصيتها الإقليمية ، ووقفت بإصرار ضد الأطماع التي هددتها سواء من جانب العثمانيين أو الإسبان لفترة طويلة وفيما يلي نعرض لأسباب ذلك .

فبعد أن تأسست دولة الأشراف السعديين في مراكش على أنقاض الأسرة الوطاسية ، وتمكنت من تثبيت أقدامها هناك التمس "أبو حسون الوطاسي" مساعدة السلطان العثماني "سليمان القانوني" الذي كان يدرك أهمية موقع مراكش ، ويرغب في وحدة شمالي أفريقيا خلال الصراع المحتدم بين المسلمين والإسبان والبرتغاليين هناك مما يعطيه نقلا عسكريا في صراعه مع الإمبراطور الإسباني "شارل الخامس" .

ونتيجة لذلك أمر السلطان العثماني بإعداد حملة لفتح مراكش بالتعاون مع "أبي حسون الوطاسي" . وقد تمكنت هذه الحملة من دخول فاس في عام ١٥٥٤م وإعادة حكم الأسرة الوطاسية على مراكش تحت السيادة العثمانية . ولكن ذلك لم يستمر سوى بضعة أشهر حيث استطاع "محمد الميدي السعدي" استرداد فاس من العثمانيين .

ونتيجة لإصرار السعديين على عدم الانضواء للسيادة العثمانية أمر السلطان سليمان القانوني بإرسال حملة لاستعادة فتح مراكش ، وقد عيّنت قيادة هذه الحملة إلى "صالح ريس" وكان من المتوقع أن تستقر الأمور للعثمانيين هناك خاصة وأن السلطان العثماني سليمان القانوني كان يهدف إلى جمع الصف الإسلامي لتصفية الجيوب الصليبية في مراكش وفي دخول الدولة السعدية في تبعية الدولة العثمانية طوعا ، ولكن السعديين رفضوا الاعتراف بخلافه السلطان العثماني على أساس أن العثمانيين ليسوا عربا وإنما هم أعاجم ، وبأن الشرافة في مراكش يجب أن تكون لهم خاصة وأنهم يعتزرون بنسبهم إلى الرسول وازداد تطلع الباب العالي إلى ضم المغرب الأقصى بعد التنافس على عرش السعديين بعد وفاة "عبد الله الغالب بالله السعدي" (في رمضان ٩٨١هـ / يناير ١٥٧٤) وتواجد بعض المطالبين بهذا العرش بالآستانة ، ولكن انشغال الدولة العثمانية بالاستعدادات لفتح قبرص ، ولجوء أعداء العثمانيين في المغرب إلى سياسة التقرب من دول أوروبا الغربية قد حال دون ذلك .

وبعد معركة وادي المخازن في ٣٠ جمادى الأولى ٩٨٦هـ / ٤ أغسطس ١٥٧٨ التي انتصر فيها "عبد الملك السعدي" على القوات الإسبانية اعترفت الدولة العثمانية بسيادة السعديين على المغرب الأقصى ، وتوقفت عن فكرة التدخل المباشر في المغرب ، كما حفظت الدولة السعدية للعثمانيين الود ، وتبادل الطرفان الرسائل التي تدل على حسن علاقات الجوار بينهما .

وقد حرص السعديون على مواصلة الجهاد البحرى ضد القوى الصليبية المتحالفة ضد المسلمين ، وكان استرداد المدن المغربية من تلك القوى المعادية هى بداية حركة الجهاد التى رحب بها العثمانيون . فقد اتبع "أحمد المنصور" الذى حكم المغرب فى الفترة من ١٥٧٨-١٦٠٣ سياسة الجهاد الإسلامى لمواجهة تقدم البرتغاليين على الشواطئ الأفريقية ، وذلك بنشر الإسلام بين الأفارقة ومد نفوذ دولته من حوض نهر السنغال حتى نهر النيجر . وقد نشأت فى تلك الجهات حكومة تحتفظ بالولاء الإسمى لسلطان المغرب استمرت حوالى قرنين من الزمان .

وقد حاول "أحمد المنصور" فى حركة الجهاد البحرى ضد القوى الأوروبية المعادية أن يضرب القوى الأوروبية ببعضها فحاول التحالف مع إنجلترا وهولندا ضد إسبانيا ولكنه لم ينجح فى مسعاه وإن كان قد نجح فى عقد معاهدات معها لتنظيم حركة الملاحة والتجارة .

واستمر الجهاد الإسلامى فى المغرب الأقصى فى عهد أسرة الأشواف العلويين الذى بدأ عام ١٦٦٦ ضد القواعد الإسبانية والبرتغالية فى الأراضى المغربية فتم استرداد مدن "المهدية" و"العرائش" و"أصيلة" أواخر القرن السابع عشر واسترداد ميناء "طنجة" ومدينة "مزاغان" من يد البرتغاليين . وبالنسبة للدول الأوروبية التى لم تجاهر المسلمين العداء فعقد حكام المغرب معهم معاهدات تجارية، فقد تعاهد المولى محمد بن عبد الله - الذى استمر حكمه للمغرب من عام ١٧٥٧ إلى عام ١٧٩٣م - مع دول شمال أوروبا ومع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٦ ، كما توسط لدى حكام تونس وطرابلس الغرب حتى تمتنع سفنها عن مهاجمة سفن الولايات المتحدة واستمرت الأمور على ذلك حتى حدث الغزو الفرنسى للجزائر فى عام ١٨٣٠ وبرز التفوق البحرى الفرنسى فى الحوض الغربى للبحر المتوسط مما دفع بأنصار الجهاد البحرى الإسلامى فى المغرب إلى الانزواء .

وانتهى الأمر بقيام انجلترا بعقد معاهدة مع الغرب فى عام ١٨٥٦
تضمنت نصوصها الحرص على تأمين الملاحة فى البحر المتوسط ،
والقضاء على عمليات الجهاد البحرى المغربى التى كانت تتركز نشاطها عند
سواحل الريف • وزاد الأمر سوءا نجاح البحرية الإسبانية فى القضاء على
السفن المغربية ، والاستيلاء على مدينة تطوان • ومنذ ذلك الوقت تزايدت
الأطماع الأوربية فى المغرب حتى تم احتلال فرنسا لها فى عام ١٩١٢ •

الخاتمة

مما سبق يتضح أن الحكم العثماني لأقطار شمال أفريقيا الثلاثة الجزائر - طرابلس الغرب - تونس لم يكن كله إيجابيا ولا كان كله سلبيا . فقد استفادت هذه البلاد من الحكم العثماني خلال مواجهتها للخطر الإسباني المتحالف مع فرسان القديس يوحنا في مالطة ، واستفادت من تأخير الغزو الاستعماري الأوربي لها عندما كانت الدولة العثمانية قوية ، كما استفادت من بقاء الفكر القومي ومقوماتها في النفوس خاصة وأن العثمانيين أبقوا أوضاع هذه البلاد كما هي ولم يقوموا بتتريكها ، كما حافظوا على النظام الاجتماعي بها ، بينما لم تستفد هذه البلاد حضاريا من الحكم العثماني خاصة وأن العثمانيين لم يكن لديهم رصيد حضاري يقدموه للحياة العلمية في الولايات العربية التي كانت تتمتع بحضارة تفوق ما لدى العثمانيين من حضارة وبالنسبة لضعف نظام الإدارة في هذه البلاد خلال الحكم العثماني فقد كان لبعد المسافة التي تفصل بين تلك الولايات وعاصمة الدولة أكبر الأثر في عدم إحكام التولية لقبضتها الإدارية على هذه البلاد ، وفي عدم تمكنها من حسم الصراع الذي كان كثيرا ما يحدث بين أفراد الأسر الحاكمة بل كانت تقوم بتسكين الأمور بدلا من حسمها .

وبالرغم من ذلك فقد اعتبر أهل شمال أفريقيا الدولة العثمانية بمثابة الإنقاذ الإلهي الذي جاء لمساندتهم في مجابهة الإسبان وفرسان القديس يوحنا الذين قاموا بالإساءة لدينهم ووطنهم .

وبالنسبة لحركة الجهاد البحري الإسلامي فقد أوضحت هذه الدراسة أنها لم تكن حركة قرصنة كما يدعى البعض خاصة وأنها كانت تهدف للدفاع عن النفس ضد قوى صليبية هي في حالة حرب معها ، وأنها كانت ردا على ما فعله الإسبان ضد مسلمي الأندلس ، وردا على ما فعله البرتغاليون ضد

البحرية الإسلامية في أعقاب معركة ديو البحرية ١٥٠٩م والذين أثبتوا
خلالها روحهم العدائية لكل ما هو مسلم ومن هذا المنطلق كان لابد لاقطار
المغرب العربي من اتخاذ الحذر والحيلة ، وإعلان الجهاد الإسلامي ضد
أعداء الإسلام خاصة الإسبان ، والبرتغاليين ، وفرسان القديس يوحنا ، وكان
لابد من دخول العثمانيين إلى هذه الحلقة لإعادة عملية التوازن بين المسلمين
والصليبيين . يضاف إلى ذلك أن الوجود العثماني في ولايات شمال أفريقيا
لم يكن وجودا عسكريا فحسب بل ترك ملامحه في نظم الإدارة وأنماط حياة
السكن وغيرها .

ثبت المصادر والمراجع

فيما يلي أسماء بعض المصادر والمراجع التي استعنا بها في وضع هذا الكتاب . نذكرها ليفيد منها من يرغب في متابعة هذه الدراسة بشئ من التفصيل .

أولا : العربية :

- أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث ، بيروت ، ١٩٧٠ .

- أحمد صدقي الدجاني : ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر الحكم العثماني الثاني ١٨٨٢-١٩١١ القاهرة ، ١٩٧١ .

- أرجمند كوران : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر - ترجمة عبد الجليل التميمي - تونس ، ١٩٧٤ .

- خليفة التليسي : حكاية مدينة ، طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب ، ليبيا ، طرابلس ١٩٧٤ .

- رأفت الشيوخ : تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ١٩٩٤ .

- عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مقترى عليها - ٢ القاهرة ١٩٨٠ .

- عبد الكريم كريم : المغرب في عهد الدولة السعدية ، الرباط ، ١٩٧٧ .

عبد المنعم الجميعي :
العثمانيون في الميزان الإسلامى والعربى .
القاهرة ، ١٩٩٥ .

- محمد جميل بيهم :
أ- الحلقة المفقودة فى تاريخ العرب ، القاهرة
١٩٥٠ .

ب- فلسفة التاريخ العثمانى . كيف نشأت
وارتقت الدولة العثمانية ، بيروت ١٩٢٥ .

- محمد خير فارس :
تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثمانى إلى
الاحتلال الفرنسى ، بيروت ، ١٩٧٩ .

- مرفت سرداح :
الجهاد العثمانى لإنقاذ بلاد المغرب العربى
١٥١٨-١٥٧٨ رسالة ماجستير غير منشورة
كلية البنات - جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

- نيقولا زيادة :
ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال
القاهرة ، ١٩٥٨ .

ثانيا : الأجنبية :

- Gibb and Bowen : Islamic Society and the West. London 1960 .
- Show (S) : History of the the Ottaman Empire and Modern Turkey.
London 1977 .

أثر الاتفاق الودى ١٩٠٤م على مستقبل المغرب ومصر السياسى

د. عبد المنعم إبراهيم الجهمى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة القاهرة فرع الفيوم
وأمين عام الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية بالقاهرة

كان لموقع بلاد المغرب ومصر الاستراتيجى على خريطة السياسة العالمية أكبر الأثر فى زيادة الأطماع الأجنبية على كل من الدولتين، فمراكش تعد مدخل القارة الأفريقية من الشمال الغربى كما أن سواحلها تمتد على البحر المتوسط من ناحية والمحيط الأطلسى من ناحية أخرى، كما أنها تشرف على جبل طارق، ومصر تعد مدخل القارة الأفريقية من الشمال الشرقى وبها قناة السويس شريان الملاحة العالمية ومن هنا وضعتهم القوى الاستعمارية فى سلة واحدة وتسابقت على السيطرة عليهما. فبعد احتلال إنجلترا لمصر فى عام ١٨٨٢م وإشرافها على الطرق الموصلة إلى الهند شعرت فرنسا بتدخل التوازن الدولى وبدأت فى إثارة العراقيل ضد إنجلترا^(١) ونتيجة لعدم تمكنها من إجبار إنجلترا على الجلاء عن مصر^(٢) أو تدويل المسألة المصرية^(٣) رأت مساومة الحكومة البريطانية على حل وسط وهو أن تتغاضى فرنسا عن احتلالها لمصر فى مقابل أن تترك إنجلترا لفرنسا حرية الحركة حتى تتمكن من الاستيلاء على مراكش التى كانت تتطلع إلى احتلالها خاصة بعد احتلالها للجزائر وتونس ولما كانت إنجلترا ترى أن من مصلحتها الخاصة التقارب مع الحكومة الفرنسية خاصة بعد ظهور ألمانيا على مسرح الأحداث كقوة عظمى ورغبتها فى التنافس على المستعمرات^(٤)، واعتبار ذلك من

(١) للتفاصيل انظر: عبد العزيز الشناوى: حادث جريدة البوسفور الجيبان - أزمة سياسية بين إنجلترا وفرنسا فى أوائل عهد الاحتلال.

(٢) للتفاصيل انظر: محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه. ص ٧٨.

(٣) بحث نجيب بو النبل: الاحتلال البريطانى والصف الفرنسية من ١٨٨٢ حتى ١٩٠٤، ص ١٠.

(٤) عن إبراهيم عبده: شناعة الدولة فى أعلى النيل، ص ٣٤٦.

المسائل الحيوية بالنسبة لأمنها واقتصادها القومى، وكانت مراکش فى مقدمة المناطق التى تضعها ألمانيا ضمن اهتماماتها، وتعارض زيادة أى نفوذ انجليزى أو فرنسى فيها. (١)

ونتيجة لذلك حاولت كل من الحكومتين الانجليزية والفرنسية تسوية المسائل المختلف عليها بينهما لمواجهة الخطر الألمانى المشترك فقام الملك "الدوارد السابع" ملك بريطانيا بزيارة باريس فى مايو ١٩٠٣ وتبعها زيارة "المسيولويه" رئيس جمهورية فرنسا لبريطانيا (٢) فى يوليو من نفس العام واصطحبه لوزير مستعمراته المسيو "دلكاسيه" Delcassé رغبة منه فى بحث كافة المسائل السياسية العالقة بين الدولتين (٣) خاصة وأن دلكاسيه كان يميل إلى تسوية علاقات بلاده مع إنجلترا كما أنه كان يظهر اهتماما كبيرا ببسط نفوذ فرنسا على مراکش. (٤)

وعندما بدأت المفاوضات بين الدولتين فى صيف ١٩٠٣ طرحت مسألة ضرورة التفاهم حول المغرب، وادخال المسألة المصرية فى المناقشات بغرض مقابضتها بالمسألة المغربية. ولما كان "اللورد كرومر" Cromer المبعوث البريطانى فى مصر شديد الرغبة فى استرضاء فرنسا حتى تتوقف عن اثره العراقيل أمام إنجلترا فى مصر ودعوتها المستمرة للجلاء عنها واتخاذها موقف المعارضة من الاحتلال فقد قام بدور كبير فى محادثات الوفاق الودى بين البلدين وخلال ذلك طرح على بساط البحث مسألة تسهيل فرنسا لمهمة إنجلترا فى مصر وعدم مطالبتها بالجلاء عنها فى نظير قيام إنجلترا بتسهيل مهمة فرنسا فى مراکش. (٥)

وقبل الخوض فى تفاصيل الاتفاق يطرح سؤال نفسه وهو إلى أى حد ارتبطت مصالح كل من الدولتين بالسيطرة على مراکش ومصر؟

لنوضح من محاضر الجلسة التى عقدت بين وزيرى خارجية الدولتين فى ٧ يوليو ١٩٠٣ مدى أهمية موقع كل من مراکش ومصر بالنسبة لإنجلترا وفرنسا ورغبة كل منهما فى عدم التفريط عن أى منهما فعلى سبيل المثال عندما طالب

(١) Bernard, A. Le Maroc, Paris 1931, P. 331.

(٢) Blunt: My Diaries, Vol 2. P. 98.

(٣) محمد خير فارس: مسألة المغربية ١٩٠٠-١٩١٢، ص ١٨٣.
(٤) صلاح الحفنا: المغرب العربى بين التضامن الإسلامى والاستعمار الفرنسى، ج ١، ص ٢٦٢.
(٥) محمد صغوت: مرجع سابق، ص ١٠٩.

وزير الخارجية الفرنسي بأن تترك بريطانيا لبلاد حرة العمل في المغرب اعترف في نفس الوقت بأهمية الساحل المغربي المطل على البحر المتوسط وبالذات طنجة والساحل المجاور لها بالنسبة لبريطانيا وبأهمية الاتفاق على تقسيم النفوذ على مياه هذا القسم من الساحل. وعندما حدث لقاء بين السفير الفرنسي ووزير الخارجية البريطانية في لندن في أكتوبر ١٩٠٣ وتناقشا في المسألة المصرية لم تذكر بريطانيا شعور الحكومة الفرنسية بأهمية مصالحها في مصر، وتأكيد المبادئ الخاصة بضمان حرية الملاحة في قناة السويس طبقاً لمعاهدة القسطنطينية، وبدورها الحضاري فيها. ونظراً لأن ألمانيا لم تكن تسمح بسهولة أن تكون المغرب لقمة سائغة في يد الفرنسيين خاصة وأنها كانت تسعى لامتلاك مستعمرات جديدة وتطمح أن تكون مراكش ضمن دائرة نفوذها فقد واجهت إنجلترا وفرنسا هذا الخطر الزاحف بالمساومة على عقد الصفقة المغربية المصرية، وبدأت كل منهما تخطو خطواتها السريعة نحو ذلك. وعلى الرغم من أنه كان لدى بريطانيا بعض التحفظات حول سيطرة فرنسا على مراكش خاصة وأن اهتمامها بالساحل المغربي المحيط بطنجة كان يؤرقها فإنها نفت أي رغبة لديها في التدخل في شئون المغرب يضاف إلى ذلك أنها أعربت عن رغبتها في ألا يؤثر أي اتفاق مع فرنسا على مصالحها التجارية أو مشروعاتها الاستعمارية أو على علاقاتها مع أسبانيا حيث رأت ضرورة عدم انفراد فرنسا بالمغرب بل يتم تقسيمه إلى منطقتي نفوذ أسبانية وفرنسية أحداها في الشمال والثانية في الجنوب وإن تتولى أسبانيا شئون المنطقة الشمالية حتى لا تهدد منها فرنسا جبل طارق الذي تعتبره إنجلترا من مناطقها الاستراتيجية.^(١)

ونتيجة لذلك عمل الطرفان على الحصول على تنازلات متبادلة، فقبلت فرنسا ربط المسألة المصرية بمسألة استعمارها لمراكش، موضحة أنه إذا كان التفاهم حول مركز إنجلترا في مصر من الأمور الأساسية، فإن التفاهم حول المغرب في نظر الفرنسيين يعتبر أساسياً ولم يعترض الإنجليز على ذلك بالرغم من أن مصر كانت بأيديهم، وأن احتلال فرنسا لمراكش سيشكل كسباً جديداً

(١) جتل يحيى: المغرب العربي والاستعمار، ص ٥٦ - ٥٧

لها خاصة وأن الظروف الدولية كانت تحتم وقف معارضة فرنسا للاحتلال الإنجليزي لمصر.^(١) واعترافها أن بقاء هذا الاحتلال مرتبط برأى حكومة صاحبة الجلالة، وأنها لم تعارض في وجود صندوق الدين أو إدارة السكك الحديدية في مصر أو غير ذلك من الأمور التي تراها بريطانيا في صالحها.^(٢) ونتيجة لذلك توصل الطرفان لإبرام الاتفاق الودي في إبريل ١٩٠٤ وكانت أهم نصوصه ما يلي:

- ١- إعلان إنجلترا عزمها على عدم تغيير مركز مصر السياسى وتكفلها بالمحافظة على امتيازات فرنسا التقليدية في مصر وإعلان فرنسا عدم عرقلتها لأعمال إنجلترا في مصر أو مطالبتها بتحديد أجل احتلالها لها، بمعنى الاتفاق على توطيد مركز إنجلترا في مصر وانفرادها بإدارة شئونها المالية وغيرها في نظير إطلاق يد فرنسا في مراكش على أن يقع على عاتقها حفظ النظام فيها وتقديم المساعدات التي تتطلبها نواحي الإصلاح المختلفة دون القيام بتغيير الوضع السياسى بها.
- ٢- يؤكد الاتفاق على مبدأ الباب المفتوح للتجارة في مراكش ومصر لمدة ثلاثين عاما، وبألا تعوق فرنسا عمليات السفن الإنجليزية لنقل التجارة بين موانئ مراكش.
- ٣- عدم اغفال المصالح الإسبانية في مراكش، وأن تقوم فرنسا بالتفاهم مع أسبانيا حول هذا الموضوع وإلى جانب هذه النصوص العلنية فقد كانت هناك اتفاقات سرية بين الدولتين بشأن مراكش ومصر^(٣) ففي المادة الثانية من البنود السرية اتفاقية خاصة بالنظام القضائى والتشريعى والمالى يحق لإنجلترا فيها إجراء تغييرات في مصر دون الرجوع إلى أى جهة أخرى. كما تقوم فرنسا بإدخال اصلاحات مماثلة في مراكش دون أن تعترض إنجلترا على ذلك.

١- صلاح العقاد: المغرب العربى، ج ١، ص ٢٧٦-٢٧٤.

٢- محمد خير فارس: لمسألة المغربية، ص ١٩١.

٣- للتفاصيل حول هذه البنود انظر (Parliamentary Papers (1911) CIII (CD 5969) (٣)

وفى المادة الثالثة من البنود السرية اتفقت الحكومتان عن دخول بعض المناطق المجاورة لمنطقة "سبته" و "مليلة" ضمن دائرة النفوذ الأسباني.

وهكذا لم يعترف هذا الاتفاق بمصالح فرنسا وحدها فى المغرب وإنما بمصالح أسبانيا أيضا فى محاولة لتمزيق وحده المغرب، ولقد ترتب على هذا الاتفاق نتائج خطيرة فيما يتعلق بمركز مراكش ومصر فقد دخلت المغرب كما دخلت مصر فى دائرة التقسيمة الاستعمارية فى أفريقيا وأخذ الانجليز يوطدون مركزهم فى مصر لدرجة أن أصبحت المسألة المصرية - كما ذكر كرومر - ذات طابع داخلى^(١)، كما أخذ الفرنسيون فى توطيد مركزهم فى المغرب، مما حقق لفرنسا وانجلترا مكسبا مهما وهو تصفية النزاع فيما بينهما وزيادة أواصر التحالف بين كل منهما مما عزز مركزهما امام المانيا المتطلعة للمنافسة البحرية والتجارية،^(٢) وحرر السياسة الفرنسية من عقدة الخوف التى لازمتها منذ الحرب السبعينية مع المانيا كما أن انجلترا اطمأنت بهذا الاتفاق على مركزها فى مصر، وعلى مستقبل مضيق جبل طارق، وبدأت فى فتح صفحة جديدة من الصداقة والتآلف على حساب شعبي مراكش ومصر، مما كان له آثاره السلبية على الحركة الوطنية فى كل من البلدين ورغبة من فرنسا فى عدم معارضة ايطاليا لنفوذها فى المغرب ووقوفها بجانبها ضد المانيا فقد وعدتها بعدم معارضة غزوها ليبيا وهكذا شهد العالم العربى فى ذلك الوقت هجوما مستمرا على بلدانه الواحدة بعد الأخرى من الدول الاستعمارية خاصة انجلترا وفرنسا.

وفى أعقاب اتمام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا تفاوض وزير خارجية فرنسا مع الحكومة الأسبانية بشأن تقسيم مراكش بينهما فاتفق على ان تحصل أسبانيا على منطقة الريف التى تشمل الشريط الساحلى من مراكش المقابل للساحل الأسباني عند جبل طارق بينما تحصل فرنسا على ما تبقى من مراكش.

وقد تركزت خطة فرنسا فى الاستيلاء على مراكش فى أن تقوم الحكومة الفرنسية ممثلة فى وزير خارجيتها بتقديم العديد من المقترحات إلى سلطان مراكش

(١) Cromer: Report on the Finances, Administration, and condition of Egypt and Sudan in 1904, P. 4.

(٢) خير فارس: مرجع سابق، ص ٢٣٢.

بشأن الإصلاحات الداخلية في بلاده حتى إذا رفضها يكون في ذلك ذريعة لتدخل فرنسا عسكريا لرفضها بالقوة كل ذلك أزعج سلطان مراكش الذي لم يجد بدا من الاستجداء بألمانيا بصفتها الدولة الأوروبية الوحيدة التي أبدت معارضتها للسياسة الفرنسية في بلاده^(١)، كما أزعج الألمان، وجعلهم يقومون باتصالات مباشرة مع حاكم مراكش يعربون فيها عن عدم ارتياحهم لما جاء في الاتفاق الودي ويحرضونه على رفض مقترحات الحكومة الفرنسية تجاه بلاده وأعقب ذلك قيام الامبراطور الألماني وليم الثاني William II بزيارة لميناء طنجة في ٢٨ مارس ١٩٠٥ في محاولة منه لإفساد ما حدث من اتفاق بين الانجليز والفرنسيين بشأن مراكش وتحويل المسألة المراكشية إلى مسألة دولية فالتقى خطابا دراميا أوضح فيه تأييد ألمانيا لاستقلال مراكش، كما أنها تعتبر سلطان مراكش كامل السيادة والاستقلال^(٢)، ودعا الامبراطور الألماني إلى تمسك مراكش بالمحافظة على استقلالها وطالب سلطاتها باتباع سياسة الباب المفتوح لجميع الدول على السواء، وأن يتم فتح بلاده للمنافسة التجارية السلمية الحرة. بحيث لا يكون لدولة فيها امتياز على الأخرى، وأن تدير مراكش مع جميع الدول على مبدأ المساواة المطلقة فلا احتكار ولا استعمار لأحد. خاصة وأن ألمانيا مصممة على حماية مصالحها في هذه البلاد.^(٣)

واقترح الامبراطور الألماني عقد مؤتمر دولي لبحث هذه المسألة. وعلى الرغم من أن هذه الزيارة عززت موقف السلطان وشجعت على رفض المشروعات الفرنسية فقد أدت إلى استفزاز فرنسا استفزاز شديدا وانزعاج الأوساط الاستعمارية داخل فرنسا وخارجها فقد رفض وزير خارجيتها هذا الاقتراح، وتأزم الموقف الدولي خاصة بعد أن أرسلت الحكومة البريطانية برسالة إلى الحكومة الألمانية تنذرها باشتراك انجلترا إلى جانب فرنسا في حالة وقوع حرب بشأن المسألة المراكشية.^(٤)

(١) إصلاح العقاد: المغرب العربي، ص ٢٧٦.
(٢) حسن صبحي: التنافس الدولي الاستعماري: الأوربي في المغرب، ص ١٧٣.
(٣) العقاد: المغرب العربي، ص ٢٧٩.
(٤) محمد خير فارس: المغرب العربي، ص ٢٥٦.

وخشية من تطورات الموقف الذى بدأ يندثر بظهور شبح حرب عالمية بين دول أوربا بشأن المسألة المراكشية اتفق على عقد مؤتمر دولي في أوئل عام ١٩٠٦ في بلدة الجزيرة الخضراء^(١) القريبة من جبل طارق للنظر في امكانية حل المشكلة المغربية والنظر في الاصلاحات التى تدعيها فرنسا في المغرب. وبالرغم من اعتراض وزير خارجية فرنسا على عقد هذا المؤتمر في أول الأمر فإن موافقة الدول على عقد ذلك المؤتمر حقق لألمانيا نصرا دبلوماسيا كبيرا تمكنت به في التغلب على المعارضة الفرنسية وقد اشترك في هذا المؤتمر اثنتا عشرة دولة بالإضافة إلى مراكش صاحبه الشأن، وهذه الدول هي ألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وأسبانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، وروسيا، والسويد وقد خرج هذا المؤتمر بنتائج كانت في معظمها في غير صالح ألمانيا، ففي حين وقفت الولايات المتحدة والبرتغال وهولندا على الحياد، وقفت معظم الدول الأخرى المشاركة في المؤتمر إلى جانب فرنسا وتركت ألمانيا وحدها، ولم يقف بجانبها سوى النمسا وبذلك تمكنت فرنسا من زيادة نفوذها في مراكش والحصول على تكليف من الحكومات الأوروبية بإصلاح شئون الأمن فيها عن طريق إنشاء قوة بوليسية من فرنسا وأسبانيا للمحافظة على الأمن والنظام بها، وإن تدير كل منهما شأن الجمارك هناك وتعمل ما تراه مناسبا من الاصلاحات في الإدارة والشئون الصحية كما تقرر تأسيس بنك تشرف عليه فرنسا وأسبانيا وإنجلترا وألمانيا، ومع أن المؤتمر أصر على ضرورة الاحتفاظ بالأوضاع في المغرب، كما هي فقد كانت قراراته بمثابة توجيه ضربة ثانية لاستقلال مراكش بعد الضربة الأولى المتمثلة في الاتفاق الودى.

ونتيجة لذلك أخذت فرنسا تبذل أقصى جهودها للسيطرة على مراكش، في حين شعرت ألمانيا بعزلتها الدولية، وخروج دولتي الوفاق (إنجلترا وفرنسا) من المؤتمر أقوى مما كانتا عليه، ثم انضمام بريطانيا إلى دولتي التحالف الثنائي روسيا وفرنسا مما أدى إلى انقسام أوربا إلى كتلتين تتعارض مصالح كل منهما مع

(١) الجزيرة أو Algeciras بالاسبانية قرية مينائية قرب ساحل اسبانيا الجنوبي وقد تقرر عقد المؤتمر بها بناء على طلب فرنسا، وكانت ألمانيا تريد عقده في طنجة. العقاد: المغرب الغربى، ج١، ص ٢٨٠.

الأخرى، فقد تكونت كتلة من بريطانيا وفرنسا وروسيا، وتكونت الأخرى من ألمانيا والنمسا وإيطاليا، وبدأت كل من الكتلتين تنربص بالأخرى، وتنتهي للجولة القادمة. وعلى الرغم من أن قرارات مؤتمر الجزيرة كانت تعد بمثابة خطوة حاسمة في تاريخ المغرب إذ أنها فتحت الطريق أمام فرنسا للتوغل والسيطرة على البلاد^(١)، فقد ظل فتيل الأزمة المغربية بين الدول الأوربية مشتتلا وجاهزا للانفجار في أية لحظة خاصة وأن ألمانيا لم تكن راضية عن قرارات هذا المؤتمر. وإن كان قد أوجد هدنة بينها وبين فرنسا. وقد استغلت ألمانيا القلاقل التي حدثت في مراكش، واستجداد السلطان مولاي عبد الحفيظ بالفرنسيين للقضاء على الثورة في بلاده، وانتهاز فرنسا لهذه الفرصة وإرسال قواتها البحرية إلى ميناء الدار البيضاء وقيامها بحملة حربية إلى مراكش في ربيع عام ١٩١١ بحجة الاستجابة لرغبات السلطان، وحماية الرعايا الفرنسيين هناك، فاثارت الموقف مرة أخرى بإرسال الطراد الحربي "بانثر Panther" في مظاهرة بحرية إلى سواحل مراكش عند مياه أغادير في أول يوليو ١٩١١ للاحتجاج على إرسال فرنسا لحملتها الحربية على مراكش وبحجة حماية مصالحها التجارية هناك، وقد أحدث ذلك ردود فعل عنيفة في باريس ولندن وروما، وبدأت نذر اشتعال حرب أوربية بسبب المسألة المراكشية لولا تدارك الأمر، خاصة وأنه يمكن تجنب الحرب بسبب مسألة يمكن التفاهم بشأنها.^(٢) ولتهنئة الموقف حدثت العديد من المساومات بين الطرفين خاصة وأن ألمانيا أدركت من جانبها أن الزمن يعمل لصالح فرنسا في المغرب، وإنها لا تستطيع منعها من وضع يدها على هذا البلد أجلا أو عاجلا ونتيجة لذلك تراجع القيصر الألماني عن موقفه فوقع مع فرنسا اتفاقية في ٤ نوفمبر ١٩١١ حصل بمقتضاها على جزء من الكونغو الفرنسية كتعويض لها في مقابل الاعتراف بمكانة فرنسا المتميزة في مراكش على أن تتبع فرنسا سياسة الباب المفتوح بها، وبذلك انتهت الأزمة المراكشية الثانية التي كادت تؤدي بالعالم إلى حرب عالمية إلى إعلان فرنسا حمايتها على مراكش في ٣٠ مارس ١٩١٢ وتصفية الحركة الوطنية هناك بعد أن كان المغرب يأمل الخير أو بعض الخير من التنافس الدولي حوله،

(١) جلال يحيى: المغرب العربي والاستعمار، ص ٥٩.

(٢) انعقاد المغرب العربي، ص ٢٩٨.

وفي أعقاب ذلك قامت فرنسا بتسوية التفاصيل التي تنال الاتفاق الودي
١٩٠٤ بشأن أسبانيا فعقد بين أسبانيا وفرنسا معاهدة جديدة بخصوص مراكز في
نوفمبر ١٩١٢ من أجل تحيد المنطقة الاسبانية التي أطلق عليها منذ منطقة الزيف
فأصبح يتولاها حاكم يعينه سلطان مراكش على أن يخضع لوجيهات المندوب
الاسباني. (٢)

د. عبد المنعم الجمري

۸۲

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- Parliamentary Papers (1911).
- Cromer: Report on the Finances, administration, and condition of Egypt and Sudan in 1904, April , 1905.

ثانياً: المراجع العربية:

- جلال يحيى: المغرب العربى والاستعمار، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦.
- حسن صبحى: التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب ١٨٨٤ - ١٩٠٤، الاسكندرية، دار المعارف، ١٩٦٥.
- زاهر رياض: شمال افريقية في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٦٧.
- صلاح العقاد: المغرب العربى بين التضامن الإسلامى والاستعمار الفرنسى، ج١، القاهرة، الانجلو المصرية، ١٩٥٧.
- عبد العزيز الشناوى: حادث جريدة البوسفور جسيان أزمة سيخية فى أوائل عهد الاحتلال، القاهرة، ١٩٦٢.
- على ابراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالي النيل، القاهرة، ١٩٥٨.
- محمد خير فارس: المسألة المغربية ١٩٠٠ - ١٩١٢، بيروت دار الشروق، ١٩٧٩.
- محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الانجليزى لمصر، وموقف الدول الكبرى إزاءه، القاهرة، ١٩٥٢.
- محمد نجيب أبو الليل: الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية من ١٨٨٢ حتى ١٩٠٤، القاهرة، د.ت.

المراجع الأجنبية:

- Bernard, A; Le Maroc , Paris, 1931.
- Blunt: My Diaries , Being A Personal Narrative of Events 1888- 1914, London, 1919.

القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة
بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ أثناء دور اجتماعها العادي الرابع
المنعقد في فلشنج ميدوز (نيويورك)
بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة

طبقاً للفقرة الثالثة من المبحث ١١ من معاهدة الصلح مع إيطاليا
عام ١٩٤٧ التي وافقت الدول المختصة فيها على قبول توصيات الجمعية
العمومية بخصوص التصرف في المستعمرات الإيطالية السابقة واتخاذ
التدابير اللازمة لسريان مفعولها .

وبعد الاطلاع على ما جاء في تقرير لجنة التحقيق الرباعية ،
وبعد سماع أقوال ممثلي الهيئات التي تمثل الأقسام الهامة للآراء في الأقاليم
المقصودة ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار برغبات ورفاهية سكان الأقاليم
وصالح الأمن والسلام ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص
الخاصة بهذا الموضوع في الميثاق ، توصي الجمعية العمومية لهيئة
الأمم بما يلي :

فما يختص بليبيا :

١ - ان ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة
مستقلة وذات سيادة .

٢ - يسرى مفعول هذا الاستقلال فى أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أى حال لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

٣ - أن يقرر دستور ليبيا وبما فيه نوع الحكومة بواسطة ممثل السكان فى برقة وطرابلس وفزان الذين يهتمون ويتشاورون على شكل جمعية وطنية .

٤ - لأجل مساعدة أهالى ليبيا فى وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة سيكون فى ليبيا مندوب من قبل هيئة الأمم تعينه الجمعية العمومية ، وله مجلس يساعده ويرشده .

٥ - يقدم مندوب هيئة الأمم للتحدة بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً وأى تقارير أخرى يرى أهميتها إلى السكرتير العام ، ويضاف إلى هذه التقارير أية مذكرة أو وثيقة يرى مندوب هيئة الأمم أو عضو من أعضاء المجلس رفعها إلى هيئة الأمم .

٦ - سيكون المجلس من عشرة أعضاء ، وم :

(أ) ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الآتية :

مصر - فرنسا - إيطاليا - باكستان - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) ممثل واحد من كل من الأقسام الثلاثة فى ليبيا وممثل واحد عن الأقليات فى ليبيا .

٧ - يعين مندوب هيئة الأمم للمذكورين فى الفقرة السادسة (ب) بالتشاور مع السلطات الإدارية وممثل الحكومات المذكورة فى الفقرة

السادة (١) والشخصيات البارزة وممثل الأحزاب السياسية والهيئات
في المناطق المختصة .

٨ - يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه أعضاء مجلسه ويسترشد
بهم وله أن يستشير بآراء مختلف الأعضاء بالنسبة للمناطق أو
الموضوعات المختلفة .

٩ - لمندوب هيئة الأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العمومية
والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والسكرتير العام اقتراحات عن التدابير
التي ترى هيئة الأمم أن تتخذها أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل
الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

١٠ - تقوم الدول القائمة بالإدارة بالتعاون مع المندوب بما يلي :

(١) تشريع حالا في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم إلى
حكومة دستورية مستقلة .

(ب) أن تقوم بإدارة البلاد بفرض المساعدة في إقامة وحدة
ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوير الإدارات الحكومية وتنسيق
جهودها لهذه الغاية .

(ج) تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العمومية عن الخطوات التي
أخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

١١ - تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضوا في هيئة الأمم
المتحدة طبقاً للمادة الرابعة من الميثاق .

ملحق رقم (٢)

خطبة مصالى الحاج فى المؤتمر الاسلامى الجزائرى

أغسطس ١٩٣٦

فيما يلى أغلب وأهم الفقرات الواردة فى خطبة السيد مصالى الحاج رئيس
مجمع شمال أفريقية والمدير السيامى لجريدة الأمة ، وهى الخطبة التى ألقاها
فى الملعب البلدى بالعاصمة غداة عودة وفد المؤتمر الاسلامى من باريس
 واجتماع الناس للاستماع إلى تقرير الوفد بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٣٦ .
 والملاحظ أن كل الخطاب كان بالفرنسية ماعدا الفقرة الافتتاحية .

سادنى ، إخوانى ،

باسم نجم شمال أفريقية أحبيكم تحية الأخوة وأحمل إليكم تضامنا
٢٠٠٠٠ شمال إفريقيا يقيمون فى فرنسا . واحتراما للفتن الوطنية ، اللغة
العربية ، التى كلنا نفتخر بها ونعجب بها ، وأيضا تقديرأ لنبل هذا الشعب
الجزائرى الشجاع الكريم ، فقد أردت أن أعبر أمامكم ، بعد نفي دام اثني عشر
سنة ، بلفظي الأم ...

إخوانى :

باسم نجم شمال أفريقية قدمت للمشاركة فى هذا الاجتماع الكبير ،
لكى أشرك منظمنا فى هذه المظاهرة الضخمة . وأن نجم شمال أفريقية
مشهور لديكم لذلك فإني فى غنى عن الحديث إليكم عن نشاطه وكفاحه
الذى قاده منذ عشر سنوات دفاعا عن مصالح الشعب الجزائرى . ومع ذلك
فإني سأغتنم هذه الفرصة التى اجتمعتم فيها بكثرة ، بل بالآلاف ، لكى أذكر

لكم بعض التفاصيل عن الدور الذى لعبه ، ومن الواجب على أن أقول بأن
المعركة كانت صعبة ومريرة .

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية ، وفي الوقت الذى كان
فيه كل الناس فى بلادنا صامتين ، وتحت حكم استثنائى ، كان نجم شمال
أفريقية هو الوحيد الذى تجرأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء
استعمال للسلطة ، والظلم والإجحاف ، وليقول أمام العالم أن الجزائر لم
تمت ، وأنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرية وسعيدة . وهذه الجراءة هى التى
جرت على مناضلى النجم المشاق التى لا مثيل لها كما جرت عليهم أكثر أنواع
الحقد عنصرية ...

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات ، مع التعزيم بالآلاف
الفرنكات . وقد عرفنا النفى والتهجير ، ولم يسلم أحد خلال هذا الكفاح ..
وحق اليوم ، وتحت حكومة الجبهة الشعبية ما زلنا نعرض لسلسلة من
الإجراءات الخاصة والقوانين الاستثنائية ، فى قلب باريس . وهى إجراءات
وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط ...

ومن أجل ذلك اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين ، وواهيين ،
وعملاء ألمانيا ، وعملاء موسكو ، وغيرهما من البلدان . ونحن نقول لكم
بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء ولا لأولئك ، لأننا كنا ومازلنا وسنظل دائماً
عملاء وخدمة للشعب الجزائرى . لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من
أجل أن تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة .

ونخبركم بأننا أيضاً كنا فى وزارة الداخلية وأتينا قدمنا إلى السيد
راوول أوبونائب كاتب الدولة ، قائمتين بالمطالب لإحداهما تخص الجزائريين
المقيمين فى فرنسا والآخرى تخص الشعب الجزائرى . ونخبركم أيضاً بأننا

علينا وسررنا بانعقاد المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في بداية جوان
بالعاصمة الجزائرية وقد أبدنا، رغم أننا لاحظنا عليه الضعف والتسرع.

ومنذ وصول الوفد الجزائري (إلى باريس) المنبثق عن المؤتمر سارعنا
إلى تحيته والاتصال به وتبادل الآراء معه حول مشكل بلادنا. ورغم
موافقتنا وتأييدنا بل ومنهنتنا لمنظمي هذا المؤتمر، الذي سيكون نقطة تحول
في تاريخ الجزائر، فإننا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم
لكم توضيحات نراها ضرورية. حقاً لأننا نوافق على المطالب العاجلة التي
هي في الواقع متواضعة وشرعية، والتي نص عليها ميثاق المطالب الذي قدم
إلى حكومة الجبهة الشعبية، ولأننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة ...

وهنا التزم باسم منظمتي وأمام الشيخ الجليل ابن باديس أن أعمل كل
ما في وسعي لتأييد هذه المطالب ولخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعاً.
لكننا نقول صراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب
بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبمخصوص التمثيل البرلماني.

والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إدارياً وهي تابعة لسلطانها
المركزية، ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو وقطيع، تلاه احتلال عسكري
يقوم اليوم على القليل التاسع عشر من الجيش. لكن الشعب لم يوافق عليه
أبداً. أما الإلحاق الذي نص عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إرادياً باسم
مؤتمر يقولون عنه أنه يمثل إجماع الشعب الجزائري. ومن ثمة فهناك فرق
أساسي بين إلحاق بلادنا حصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادى مقبول عن طيب
خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بالجزائر العاصمة.
(وهو المؤتمر الذي ... في ثلاث ساعات فقط). لأننا أيضاً أبناء الشعب
الجزائري ولن نقبل أبداً أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها.
فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف، أن نراهن على المستقبل الذي هو
أمل الحرية الوطنية لشعب الجزائري.

